



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

موازنة 2021

تدهور يقابل 8 أعوام من الأزمة!

[12]



الافتتاحية

ماذا بعد

«العرس الديمقراطي» الأمريكي؟

انتهى «العرس الديمقراطي» الأمريكي بالطريقة نفسها التي كان ينتهي فيها كل مرة منذ 167 عاماً، ومنذ عام 1853 بالضبط؛ حيث النظام الانتخابي مفصلٌ بعناية على قياس الفوز الدائم لـ«الحزب القائد» نفسه ذي الرأسين، الديمقراطي والجمهوري «وكانا فيما مضى: حزب ملاك العبيد السابقين وحزب البرجوازية» نظام انتخابي يصدق فيه القول الشهير: «ليس المهم من يصوت، المهم من يعد الأصوات»، وربما نضيف، والمهم أيضاً كيف يتم عد الأصوات.

الحزب القائد ذو الرأسين، كان ولا يزال ممثل النخبة المالية الحاكمة بتناقضاتها وصراعاتها الداخلية العديدة، ولكن المتفكة دائماً في عدائها لمصالح الشعب الأمريكي، ولمصالح شعوب العالم عامة، مما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل واضح. ربما الجديد في الفصل الأخير من المسرحية، أن تزامنها مع حالة الضعف والتراجع المزمن للدور العالمي للولايات المتحدة بمناحيه المختلفة، وخاصة عبر أدواته الأكثر فاعلية، الدولار... قد سحب هذه المرة الأضواء الساطعة والمبهرة من خشبة المسرح، ليظهر «العرس الديمقراطي» تكراراً لـ«الأعراس الديمقراطية» التي تعرفها شعوب العالم الثالث جيداً.

مع ذلك، فإن هذه الانتخابات وما صاحبها من توتر داخلي غير مسبوق، ولأن الانتخابات الأمريكية هي دوماً شأن النخبة الداخلي، فإنها عكست عمق وحدة الانقسام ضمن هذه النخبة نفسها، والذي لن ينتهي بخسارة ترامب وفوز بايدن، بل سيزداد عمقاً وقابلية للانفجار... وليس ذلك بالأمر المستغرب؛ فقوانين التاريخ علمتنا أن القوى المتراجعة تنقسم على نفسها وتتراشق مسؤولية التراجع...

وإذا، فعلى الصعيد الداخلي الأمريكي لا يمكن أن يتوقع المرء سوى مزيد من الأزمات العميقة، بما في ذلك احتمالات مواجهات حادة، بل وليس مستبعداً إطلاقاً أن ترتفع مجدداً دعوات الانفصال من الولايات الغنية أملاً في الهروب من التداعي العام.

على صعيد السياسات الخارجية، لن يكون هناك أي فرق جدي بين ترامب وبايدن... ستظهر فروقات شكلية عديدة في طريقة التعامل مع الملفات المختلفة الدولية والإقليمية، لكن الجوهر سيبقى هو نفسه: واشنطن محكومة بالتراجع والانكفاء، الفرق سينحصر في سرعة ذلك الانكفاء... وإذا كانت المهرجانات الخطابية قد خففت أبصار الإعلام، فإن تكرار الفيدرالي لتثبيت سعر الفائدة عند الصفر وفوقه قليلاً، لهو الحدث الأكبر ضخامة بين ما يجري على الساحة الأمريكية، وهو المعبر الحقيقي عن انسداد الأفق أمام الإمبريالية الأمريكية، ودخولها مع النظام العالمي المستند إلى الدولار، مرحلة أفول لا عودة منه.

ما يتعلق بسورية، فإن رحيل رجل المستنقعات جيمس جيفري ومساعدته مكسر الأقالام ريبورن، لن يغير هو الآخر من الاتجاه العام نفسه الذي أشرنا إليه آنفاً... اتجاه التراجع والانكفاء الأمريكي على المستوى العالمي، وفي منطقتنا أسرع من أي مكان آخر.

الظروف اللازمة لإنهاء مأساة الشعب السوري، ولتطبيق حقه في تقرير مصيره بنفسه، أصبحت أكثر من ناضجة. وبإدارة أمريكية جديدة أو قديمة، فالطريق هو نفسه: التطبيق الكامل للقرار 2254 وصولاً إلى التغيير الجذري الشامل.

شؤون عربية ودولية



الكيان الصهيوني
«غريق يتمسك بقشة»

19

شؤون اقتصادية



تاريخ الدولارات الخارجة...
ومصير الدولارات الداخلة؟

13

شؤون محلية



المزاج الشعبي
تجاوز مرحلة الاحتقان

06

شؤون عمالية



زيادة بطعم المرارة
40% طبيعة عمل للمعلمين

02

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



صب النار على الزيت

المزاج العام لدى الفقراء هو في أسوأ حالاته، بسبب الوضع المعيشي المتدني جداً والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع بحيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه سواء كان يعمل بأجر أو عاطل عن العمل؟ والأخير وضعه لا يحسد عليه!

عند النزول إلى الأسواق وتريد شراء بعضاً مما تحتاجه، تصدم بما هو معلن من الأسعار، وعندما يريد الفقير الحصول على حقه من الخبز أيضاً، يُصدم للوقت الذي سيمضيه وقوفاً في الصف حتى يأتي دوره، والدور يعني ساعات طوال من الانتظار ويحصل على ما قررته له الحكومة من كمية قد لا تكفي حاجة عائلته، وإن أراد راكب السرافيس الوصول إلى عمله، فإن الانتظار لوقت طويل سبيله الوحيد كيما يصل إلى عمله.

الأحداث التي تدور بين الفقراء في هذه الأزمات اليومية كثيرة ومتنوعة، ولكن القاسم المشترك بينها هو: أزماتهم المستعصية على الحلول منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميمها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء، وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشونها، هو جملة التصريحات التي يدلي بها أصحاب العقد والربط من أركان الحكومة، والمعنيين مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، تلك التصريحات التي يحملون فيها الفقراء مسؤولية فقرهم، وأن سلوك الناس هو المسؤول عن كل ما يحصل لهم من أوجاع، فمثلاً: الناس يستهلكون الخبز أكثر من حاجتهم، وقد يقوم بعضهم ببيع ما لديه من خبز زائد كعلف للأبقار. التقنين الطويل للكهرباء سببه مرة الأحوال الجوية بمختلف أوقاتها صيفاً أو شتاءً، ومرة أخرى أن الناس يستهلكون الكهرباء فوق حاجتهم الطبيعية. الوقوف لساعات بانتظار السرفيس أو الباصات، لأن أصحابها يقومون ببيع المازوت، وبالتالي يقل عددها وينتظر الناس.

أيضاً التصريحات المرتبطة برفع الأسعار، والتي يقول منظروها: لا بأس من رفعها المهم توفرها، وهناك من يطالب برفع الدعم كلياً، إن كان هناك دعم وتوزيعه على العائلات، وهذا يوصلنا إلى المربع الأول، حيث الحكومة لجأت إلى هذا الإجراء سابقاً مع مادة المازوت عند رفعها للسعر.

ما نود قوله: إن الحكومات المتعاقبة جميعها، مهما الأساس هو جمع مواردها التي تنهب بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما الطرف الآخر العزيز على قلب الحكومات، يعيشون فساداً في لقمه الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟

زيادة بطعم المرارة

40% طبيعة عمل للمعلمين



صدر يوم 2020/11/4 المرسوم التشريعي 27 والقاضي بمنح العاملين في التعليم طبيعة عمل 40% و10% للإداريين وتحسب على أساس الراتب في عام 2013، وقد رافق الإعلان عن هذه الزيادة طنطنة إعلامية، بعكس الواقع وآراء المعلمين فيها، وخاصة أن قيمتها المادية في ظل الغلاء والأسعار الحالية وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية، وقيمتها أمام الدولار، لا تساوي من جمل تكاليف المعيشة أذنه..

■ زهير مشعان

وقبل حساب مقدار الزيادة وقيمتها وآراء المعلمين فيها، يمكن القول: إن هذه الزيادة من ضمن نهج السياسات الاقتصادية الليبرالي المتبع والذي تنفذه الحكومة، التي تحابي أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، وأنه لا زيادة حقيقية للأجور تناسب الواقع المعاشي للطبقة العاملة، والتي أصبحت بينهما فجوة كبيرة، حيث تقدر تكاليف المعيشة لأسرة مؤلفة من 5 أفراد حوالي 660 ألف ليرة حسب مؤشر جريدة قاسيون في الربع الثالث من هذا العام، بينما متوسط الأجور الحالي حوالي 60 ألفاً وبالتالي الهوة بينهما تساوي 11 ضعفاً.. فالأجور تسير سير السلحفاة، والأسعار تسير بسرعة الصاروخ، والزيادات التي تناقشها الحكومة هي زيادة متممات الأجر فقط، وبعضها لا يمكن تحقيقه كالحوافز الإنتاجية لأن الإنتاج شبه متوقف في غالبية المعامل، وبعضها حرم منها الكثيرون كتعويض الاختصاص، وتأتي المنحة خلال الشهر الماضي لمرة واحدة، وزيادة طبيعة العمل هذه من ضمن النهج الذي تنفذه الحكومة، ومن المجرّن أن تؤيدها النقابات العمالية والمهنية في ذلك بدل أن تدافع عن حقوق الطبقة العاملة ومنتسبيها، وخاصة

أن المعلمين منذ صدور القانون الأساسي للعاملين في الدولة عام 1985 أصبحوا كالتبقة العاملة.

متوسط الأجور عام 2013

حسب سلم الأجور للفئات وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة في الجمهورية العربية السورية لعام 2013 التعيين بدون أي تعويضات. السقف هو أعلى ما يصل إليه الراتب بدون أية تعويضات. الفئة الأولى: الدكتوراة: الراتب المقطوع 25995 ل.س، السقف 48740 ل.س ماجستير : الراتب المقطوع 23725 ل.س ، السقف 48740 ل.س دبلوم : الراتب المقطوع 22215 ل.س ، السقف 48740 ل.س جامعة : الراتب المقطوع 21750 ل.س ، السقف 48740 ل.س، أما الفئة الثانية، معهد : الراتب المقطوع 20050 ل.س ، السقف 39280 ل.س ثانوية صناعية : الراتب المقطوع 19440 ل.س ، السقف 39280 ل.س ثانوية عامة : الراتب المقطوع 18930 ل.س ، السقف 39280 ل.س وهؤلاء هم من الفئات التي يمكن أن تكون عاملة في التعليم. ومتوسط الراتب الذي أصدره المكتب المركزي للإحصاء «وهي جهة حكومية» كرقم أساس في حساب متوسطات الأجور والرواتب، نجد أن متوسط الرواتب والأجور في عام 2013

يعادل «14268,8» ليرة سورية. في المقابل وصل سعر صرف الدولار بالنسبة لليرة السورية في عام 2013 حوالي 200 ليرة سورية، أي: متوسط الأجر يعادل 71,3 دولاراً، أما الآن يعادل ما يقارب 25 دولاراً.

زيادة بطعم المرارة

40% طبيعة العمل من راتب ال 2013 لجميع العاملين بعمل تعليمي، كانت سابقاً 7% وبالتالي الزيادة على الراتب حالياً حوالي 7500 بشكل تقريبي، وهي تشمل جميع المعلمين مهما كان تاريخ تعيينهم و10% من راتب ال 2013 للعاملين عمل إداري، كانت سابقاً صفر%، وبالتالي، الزيادة على الراتب حالياً لهم حوالي 2000 ل.س. وزيادة طبيعة العمل 40% حسب سعر الصرف عام 2013، حيث الدولار يساوي 200 ليرة سورية تعادل آنذاك 30 دولاراً تقريباً، بينما وفق سعر الصرف الحالي 3,5 دولار، وبالتالي هذا الفرق بين قيمتها 2013 وقيمتها الحالية، يبين هزلة هذه الزيادة وينسحب ذلك على تعويض 10% الخاص بالإداريين، فهي أقل من دولار وفق سعر الصرف الحالي حوالي 2300 ليرة واستطلعت قاسيون آراء بعض العاملين في التعليم حول هذه الزيادة:

قالت المدرسة المساعدة ل، ح: إنها لا تساوي سعر لتر زيت. المدرس س، ل: أعطونا إياها وفق راتب 2013 وهي الآن لا تساوي شيئاً، فكم ستساوي لاحقاً مع استمرار ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية لليرة وبالتالي الأجور. المدرسة خ، ع قالت: إنها بحصة، لكنها لم ولن تسند شيئاً من جرة الأسعار المتوحشة. المدرس ع، م قال: لماذا وفق رواتب 2013؟ ولو أعطونا إياها وفق قيمتها آنذاك بسعر الدولار 200 ليرة أي: ما يعادل أكثر من 30 دولاراً، ووفق سعر الصرف الحالي 2300 ليرة أي: تعادل حوالي 80 ألف ليرة لكان فيها وجهة نظر، ولكن ما جرى ضحك على الدقون. د/ ع، م قالت: رغم قيمتها الزهيدة، مع ذلك لم تشملنا بحجة أن عملنا بحثي وليس تدريسي، علماً أننا نقوم بتدريس وتدريب طلاب الدراسات العليا الماجستير، ونحن في هيئة تابعة لوزارة التعليم العالي. وأخيراً، لا شك أنها بالاسم زيادة، لكنها لم ولن تحل شيئاً، وهي في الواقع زيادة بطعم مرارة المعيشة، بسبب السياسات الليبرالية التي أهلكت العباد ودمرت البلاد، وأنه لا بديل عن الحل الجذري الذي يحقق التغيير الحقيقي لمصلحة الشعب والوطن.

النقابات اليوم..



قوة العمل، هي التي تنتج الثروة الاجتماعية في الصناعة والزراعة، ورغم ذلك فإن الحكومة وقوى الفساد والنهب تقوم بتهميش أصحاب قوة العمل - أي: الطبقة العاملة - عن عملية توزيع هذه الثروة التي ينتجونها، سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. ومنذ انفجار الأزمة تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي إلى نسب متدنية، وخاصة الصناعات النسيجية بمختلف مراحلها من غزل ونسيج وغيرها، إضافة إلى هروب كثير من الاستثمارات، وخاصة تلك التي استفادت من الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي غير المبرر لها، بحجة التنمية الصناعية والإستراتيجية، وكذلك أيضاً اتسعت البطالة في سوق العمل.

■ نبيل عكام

النضال المطلي

يقع على عاتق النقابات العمالية الكثير من المهام من أجل حماية مصالح العمال وصون حقوقهم، ويعتبر النضال المطلي الركن الأساس، وهو أحد أهم مبررات وجودها كنقابات، لما تمثل من قوة فاعلة، ومؤثرة من قواعد عمالية في المجتمع، وتعد النقابات من أكبر قوى المجتمع التي تقوم على مبدأ العمل التطوعي، وهي تستمد - أي: النقابات - قوتها من القاعدة العمالية، وشرعية وعدالة مطالبها، وتماسكها وصلابتها وتمترسها حول حقوق العمال، حيث تمثل قواعد عمالية عريضة، وتزداد أهميتها وفعاليتها في المجتمع بحسب قوة دورها وكفاحها المطلي، الهادف لتحسين ظروف وشروط العمل، وتحسين واقع العمال، وحفظ كرامتهم، وقدرتها على التأثير والتغيير في جميع قضايا وحقوق العمال، من خلال النضال النقابي المطلي، حيث يعتمد بجوهره على القضايا ذات البعد الاقتصادي الذي من

المفترض أن تعتبره النقابة أولوية نضالية وعمالية في عملها اليومي، فهو مرتبط بتحسين الدخل والأجور، وتوفير متطلبات الأسرة واحتياجاتها المعيشية، بما يضمن حياة كريمة ومناسبة للعامل وأسرته.

الأوضاع المعيشية

وأنا اكتب هذه المادة تبادرت إلى ذهني بعض الأسئلة التي طرحها بعض الأصدقاء، ومنها هل النقابات يمكن أن تشطب من قائمة مطالبها أحد البنود أو المطالب؟ وهل لدى النقابات تلك البيانات والإحصائيات والمعلومات حول الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الطبقة العاملة والمتغيرات وانعكاساتها على واقع العمال؟ لكي تشطب هذا المطالب أو ذاك؟

وأردف يقول: إن قيمة الوجبة الغذائية اليوم أصبحت تعادل ما يقارب ثمن بيضة ورغيف، بينما عندما أقرت سابقاً كانت تعادل ثمن صحن بيض!! والسؤال الأهم: هل ارتفعت قيمة الوجبة أم سرقت من العمال؟ فقلت له: في الحقيقة إنني لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، فهي يجب أن تكون برسم النقابات التي شطبت بعض مطالب العمال، ورفعت أخرى إلى إشعار آخر، مثل: الزيادة الحقيقية للأجور التي تناسب متطلبات المعيشة، وهناك شكل آخر من أشكال العمل النقابي، النضال الاجتماعي، وهو من الأولويات من أجل استقرار العمال في علاقاتهم الاجتماعية والعائلية، والبيئة المحيطة بعلاقات العمل، لا بد أن تعمل النقابات العمالية من أجل الحفاظ على العامل

كإنسان، حيث يعيش في وسط اجتماعي يحتاج دائماً للحفاظ على استقراره، والمحافظة على التوازن بين العلاقات الاجتماعية والعائلية وعلاقات العمل، وبالأخص بما يتعلق بالعمل الكريم لما له أثر على العلاقة بين العمال، وبين نقاباتهم، النقابات العمالية على دراية واضحة بهموم العمال ومشاكلهم، وعليها تحديد القضايا المطلية الأخرى من تحسين بيئة العمل وأساليب الوقاية والسلامة والمهنية والصحية، ومتابعة إجراءات وظروف العمل، وخاصة الأعمال الشاقة والخطرة، مثل: عمال الحمل والعتالة، حيث إنهم أكثر الفئات العمالية مهضومة الحقوق، فالأغلبية الساحقة منهم غير مشمولين لدى مظلة التأمينات الاجتماعية، والضمان الصحي، وكذلك عمال الطباعة...

سلاح الطبقة العاملة
ما زالت الحكومة وأرباب العمل، يصوبون النار على سلاح الطبقة العاملة، وهو الإضراب، والقيام بفصل العمال المضربين في حال استخدموا هذا السلاح، وبجملته تضليلية ضد المضربين، وتضر الحكومة على المسير في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة نفسها وعلى تحميل العمال وكافة الكادحين تكلفة الأزمة التي تعيشها البلاد، ليس منذ انفجارها فحسب، بل منذ انتاجها تلك السياسات الاقتصادية المعادية لعموم الكادحين، والتي خلفت بطالة وتسريحات وتثبيتاً للأجور، هذا فضلاً عن إصرار الحكومة على تفنيت قطاع الدولة وخصخصته. إن انتزاع حق الإضراب للطبقة العاملة لا يتم إلا بالإضراب، فلن يقل الحديد إلا الحديد.

الطبقة العاملة



السويد- عمال المتاجر

تعثرت المفاوضات من أجل الأجور بين الشركات السويدية ونقابة العمال، يوم 4 تشرين الثاني، لتعلن النقابة إضرابها. وتقرر أن يضرب أكثر 5000 آلاف موظف من العاملين في المتاجر والمستودعات والتجارة الإلكترونية، ابتداءً من 13 تشرين الثاني ما لم تتوصل النقابة إلى اتفاقيات جماعية جديدة مع أرباب العمل. ووفقاً للنقابة، فإن الصراع الذي يلوح في الأفق يتعلق بعدم رغبة أرباب العمل برفع رواتب الموظفين التجاريين كحال القطاعات الأخرى والتي وافقت على زيادة الأجور بنسبة 4,5% على مدى 29 شهراً القادمة. وطالبت النقابة بزيادة أعلى في الأجور لأصحاب الأجور المنخفضة، وتوظيفاً أكثر أماناً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات تشمل 190 ألف موظف. أعلى النموذج أسفل النموذج



لبنان- إضراب عمال النفايات

بعد استمرار إضرابهم أيام 29 و30 و31 تشرين الأول، أبلغت إدارة معمل النفايات الصلبة - يوم 1 تشرين الثاني، في سينيقي في صيدا - العمال: أنه تم تأمين السيولة من المصارف لدفع مستحقاتهم، وذلك بعد مساع من بلدية صيدا لحل هذه المشكلة، وفي ذات السياق، أعلن العمال فك إضرابهم والبدء باستقبال النفايات لمعالجتها، والعمل بشكل طبيعي، وكان العمال قد نفذوا إضراباً على مدى يومين، بسبب عدم توافر السيولة لقبض مستحقاتهم للمطالبة بتحسين رواتبهم، بسبب الظروف المعيشية الصعبة، حيث توقفوا عن العمل وعمدوا إلى إغلاق البوابة الرئيسة للعمل، وعدم إدخال شاحنات النفايات إلى حرمه، الأمر الذي تسبب ببؤادر أزمة نفايات في صيدا ومخيماتهما.



المغرب- تحذير قبل التصعيد

توعدت الجامعة الوطنية لعمال وكالات وشركات توزيع الماء والكهرباء والتطهير في المغرب التابعة للاتحاد المغربي للشغل يوم 1 تشرين الثاني، باستعدادها لمواصلة التصعيد إلى حين تحقيق مطالبها العادلة والمشروعة. وحثت النقابة منخرطيها على التعبئة الشاملة والاستعداد لخوض كافة الصيغ النضالية حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة، المتمثلة في دفع الحكومة على تنفيذ بنود اتفاق مراكز الموقع بين الجامعة والمديرية العامة للوكالات والمصالح ذات الامتياز، ومديري وكالات وشركات التوزيع يوم 15 تموز 2019. واستنكرت النقابة إقصاء قطاع الوكالات من الزيادات المعلنة من طرف الحكومة وآخرها زيادة 500 درهم، كما شجبت تعطيل وإقفار لوحة الترفيات لسنة 2020 من طرف ممثلي وزارة المالية.



إسبانيا- عمال دفن الموتى

أضرب متعهدو الجنازات في إسبانيا للمطالبة بالمزيد من العمال مع استمرار زيادة حالات الوفاة المرتبطة بفيروس كورونا. وقالت النقابات: إن هناك حاجة إلى مزيد من الموظفين لمنع التأخر في دفن الموتى، وهو ما حصل خلال الموجة الأولى من الوباء في آذار. وشارك العمال في دور الجنازات في جميع أنحاء إسبانيا في إضراب 1 تشرين الثاني، الذي تزامن مع يوم عيد كل القديسين، حيث تزور العائلات عادة قبور أحبائهم. وقالت إحدى دور العزاء في العاصمة مدريد لوكالات الأنباء: إنها بحاجة إلى ما بين 15 و20 موظفاً إضافياً للتعامل مع ارتفاع عدد الوفيات. وأعلنت وزارة الصحة يوم 29 تشرين الأول تسجيل 239 حالة وفاة جديدة في يوم واحد.

الخروج من عنق الزجاجة..



نؤكد مراراً على الدور المهم الذي من المفترض أن تساهم فيه وتلعبه الحركة النقابية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذا ما كانت الظروف الداخلية والخارجية مواتية لأن تلعب الدور المطلوب منها سياسياً وعمالياً.

■ عادل ياسين

ما المطلوب من النقابات؟

الموقف المطلوب من الحركة النقابية التعبير عنه وممارسته في الوضع السائد مبني ليس على أساس إيديولوجي فقط، بل على تجربة تاريخية مجيدة للطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، استطاعت من خلالها أن تكون في مقدمة القوى الوطنية الفاعلة والمؤثرة في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، والأحداث السياسية الكبرى التي مرت بها البلاد شاهداً على ذلك: المشاركة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي إلى جانب القوى الوطنية المناضلة من أجل الاستقلال الكامل، وكانت الحركة النقابية في مقدمتها عبر المظاهرات، أو في الإضرابات الجزئية والكلية دفاعاً عن أجورها وحقوقها، ودفاعاً عن الوطن كي يرحل المستعمر، ورفض المشاريع الاستعمارية «مشروع حلف بغداد، والنقطة الرابعة، والهلال الخصيب»، والدفاع عن الإنتاج الوطني، وفي فترات الحصار الاقتصادي السابقة، حيث تم خفض أثار الحصار إلى الحدود الدنيا، لأن الدولة كانت حاضرة بمؤسساتها المختلفة مما كان له الأثر الإيجابي في الخروج من دائرة

الحصار المفروض بأقل الخسائر على اقتصادنا الوطني وعلى شعبنا، من حيث تأمين المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية.

الحصار وقوى النهب وجهان لعملة واحدة

اليوم، نرى الآثار الكارثية للحصار الاقتصادي الجائر على المستوى المعيشي لشعبنا، الذي وصل إلى حدود خطيرة تهدد الناس بالموت جوعاً، إضافة إلى دور قوى الفساد الكبير المكمل لدور الحصار الخارجي، وأيضاً دفعهم لفاتورة الحرب، مما يعني: أن القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية تتحمل مسؤولية استثنائية في الظروف الاستثنائية التي يمر بها وطننا، من حيث العمل على تأمين مستلزمات صمود الشعب العنيد، ومن أجل أن يعيش بكرامته ويفرض سلطته الحقيقية من أجل الدفاع عن مقدراته وحقوقه الشرعية، بما فيها ثروته المنهوبة، وفي مقدمة ذلك: مواجهة قوى الفساد الكبير التي تلتقي مصالحها بمصالح القوى الخارجية التي تعمل على استمرار الأزمة وتعميقها وإنتاجها بأشكال مختلفة، وتهئية الظروف السياسية للقبول بالأمر الواقع، الذي يحاول العدو الخارجي والداخلي تكريسها من خلال القول: إن الصراع هو صراع طائفي وقومي، بينما واقع الحال يقول: إن الصراع هو طبقي بامتياز مهما حاولت القوى المعادية إظهاره بغير حقيقته، وقوده الفقراء الذين يموتون بكل أنواع الموت من أجل أن تقتسم قوى الفساد الكبير في الداخل والخارج

الكعكة، كل حسب موقعه في ميزان القوى المتشكل في سياق الأزمة.

إجراءات مأزومة

أزمة الوباء العالمي التي نعيشها كشفت بشكل مفصّل وجليّ ليس فقط آثار الوباء واحتمالاته الخطرة على عموم الفقراء، بل كشفت الهالة الكبيرة التي نسجت حولها الدول الإمبريالية والرأسمالية في المراكز والأطراف، حول إمكاناتها وقدراتها في مواجهة الأزمات الكبرى، مثل: أزمة الوباء الذي يتطور ويتسع مداه ليحصّد أرواح الملايين، وهذا كله لا يعني الإمبرياليين، فالذي يعنيهم بقاء الربح والربح فقط، وواقع الحال في بلادنا لا يخرج عن ذلك الإطار الذي تمارسه قوى الاستغلال الكبرى تجاه شعوبها، فالحال من بعضه لجهة زيف السياسات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية المتخذة، التي لم تفعل سوى رفع معدلات الإصابة بالمرض الكوفيد، وجعلت الشعب الفقير أكثر فقراً، حيث عمّقت عنده الحرمان والحاجة بسبب ترك السوق على هواه يسرح ويمرح كما يشاء في رفع الأسعار وزيادتها بشكل لحظي، مع العلم بأن الحكومة قد صدعت رؤوسنا ببلاغاتها عن ضبط الأسعار، وتصدر نشراتها السعريّة الخُلبية التي لا يلتزم بها أصغر البائعين، ليبقى الناس حائرين في السبيل والطريقة التي سيؤمنون بها حاجاتهم.

الضمانات للعمال مفقودة

العمال الذين ليست لهم أجور ثابتة ويأكلون من عمل يومهم، لا ضمانات

لهم، وإن غاب العمل غاب معه الأكل، وهؤلاء أصبحوا أكثر، وتنضم إليهم أعداد متزايدة من جيش العاطلين عن العمل، مع العلم أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدأت بإصدار قوائم بأسماء العمال المحتاجين للمساعدة، بحسب الشروط التي وضعتها الوزارة نفسها، ولكن هذا الإجراء جاء متأخراً ولن يجدي نفعاً من حيث نتائجه الفعلية، ولن يصيب إلا القلة القليلة من العمال ولمرة واحدة، لأن معظم العمال المستهدفين بالمساعدة موزعون في أرجاء المعمورة، في العشوائيات والأرياف وأطراف المدن، فكيف السبيل إلى معرفتهم وهم غير منظمين أصلاً.. لا في النقابات ولا منضوين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية؟ وبالتالي: استمرار حالهم على ما هو من فقر وعوز، وكل الإجراءات المعلن عنها ستتبخّر كغيرها من الإجراءات التي تتخذ على الورق، وعلى الورق فقط.

إن تطورات الأزمة بمختلف أشكالها وألوانها الوطنية والوبائية تتطلب قرارات سياسية لمواجهة مسباتها الأساسية، وهي قوى النهب والفساد الكبيرين، وهذا يتطلب إعادة اصطافاف القوى الوطنية لجهة تأمين الشروط السياسية لحل الأزمة على أساس القرار 2254، باعتباره المدخل الحقيقي والواقعي للخروج من عنق الزجاجة وطنياً، ولجهة الدفاع عن لقمة الشعب وحقوقه في الحرية والكرامة، التي هي عامل حاسم في الصمود والمقاومة على طريق هزيمة المشروع الإمبريالي الرجعي، الذي أدواته في الداخل قوى الفساد الكبير.

إعادة اصطافاف القوى الوطنية لجهة تأمين الشروط السياسية لحل الأزمة على أساس القرار 2254 باعتباره المدخل الحقيقي والواقعي للخروج من عنق الزجاجة وطنياً

لم يظهر بعد سوى رأس جبل التقاطعات بين المتشددين...



بين القوى السياسية السورية خارج الإطار الذي يسيطر فيه الجانبان - مثال صارخ على ذلك الموقف المتطابق من مذكرة التفاهم بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سوريا الديمقراطية نهاية أب الماضي.

- الموقف من العقوبات الغربية وتحديداً قانون قيصر - ومحاولة تحييد الأنظار عن تأثيراته الإجرامية القاتلة بطريقة أو بأخرى.

- مخاطبة جزء واحد فقط من الشعب السوري، سواء بشكل مباشر أو بشعارات عفا عليها الزمن، بحيث يعتبر كل من المتشددين في الطرفين، جزءاً من الشعب السوري «قاعته الشعبية»، والتي ينصب نفسه ناطقاً باسمها، بالتوازي مع إخضاعها المباشر اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

هذه بعض من الأمثلة الصارخة على الاصطفاف بين الأطراف السورية المتشددة، والتي تعمل مع داعميهما الدوليين، المعلنين أو غير المعلنين، على تقويض العملية السياسية ووضع العراقيل في طريقها. ولكن اقتراب استحقاقات الحل وتراكمها، وما ينتج عنه ذلك من افتضاح أكبر للغايات الحقيقية وراء الشعارات، من شأنه أن يعمق ويسهل عملية الفرز بين الشعب السوري ككل من جهة، وبين القلة الناهبة في الطرفين من الجهة الثانية... وهي عملية لا غنى عنها ليس لتطبيق 2254 فقط، بل ولتحويل تطبيقه إلى باب للتغيير الجذري الشامل الذي يصب في مصلحة الشعب السوري بالذات، ولا أحد آخر...

الأطراف السورية

المتشددون من جميع الأطراف السورية يقومون بدورهم في تقويض العملية السياسية ومنع التقدم فيها. والحديث يجري عن شخصيات وجماعات وتيارات تستفيد من الحرب بشكل أو بآخر. أكثر من ذلك، فبالنسبة لهؤلاء، فإن نهاية الأزمة، لا سيما من خلال حل سياسي شامل يمارس فيه الشعب السوري حقه الطبيعي في تقرير مصيره، يعني نقطة النهاية بالنسبة لأوزانهم وقدراتهم على نهب الشعب السوري والاستثمار في دمائه. على نحو متزايد، أصبح هؤلاء المتشددون أكثر وضوحاً وأسهل في التعرف عليهم، والأهم من ذلك، بدأت خطاباتهم ومواقفهم تتقاطع بشكل علني في العديد من القضايا، وصولاً في بعض الأحيان إلى استخدام العبارات ذاتها في بعض القضايا... ويمكن أن نقف هنا عند بعض نقاط التقاطع تلك:

- المواقف المواربة وغير الواضحة من موجة التطبيع التي تجتاح المنطقة؛ بما في ذلك محاولات عزل قضية الجولان السوري المحتل عن القضية الفلسطينية، وصولاً إلى تحويله إلى «قضية عقارية»!

- الدفع نحو مزيد من عزلة الشمال الشرقي، بما في ذلك استسهال إطلاق صفة «الإرهاب» على القوى الأساسية هناك، بما يحمله ذلك من تكرار سخيف لمنطق «الحسم»، وبما يحمله من ابتعاد عن منطق الحوار والتفاهم بين السوريين فيما بينهم.

- المواقف والتصريحات من الاتفاق

وكلائها السوريين - من أجل تشكيل تحالفات جديدة تعلن عداً شرساً وعلى أساس قومي لمسه، في محاولة لإشغال صراع كردي عربي في الشمال الشرقي، مما سيسهم - إن نجح - في تأخير التقدم في العملية السياسية على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض المزيد من العقوبات، بينما لا يزالان يدعيان أنهما يضمنان عدم وجود آثار سلبية على المدنيين السوريين. ومع ذلك، فإن الظروف المعيشية للسوريين العاديين تتدهور بشكل حاد، ومن المتوقع أن تزداد سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء، مما سيزيد من بؤس السوريين وسط ارتفاع جنوني للأسعار ونقص حاد في مواد أساسية عديدة، مما يؤثر سلباً على جميع جوانب حياة السوريين، بما في ذلك قدرتهم على تأمين خبزهم اليومي. طوال الوقت، تستمر القلة الناهبة في النهب، وفي أغلب الأحيان، أكثر من ذي قبل. ما يحاولون تحقيقه من خلال هذا هو إيصال الناس إلى النقطة التي يقبلون فيها أي شيء من شأنه إنهاء معاناتهم، بما في ذلك احتمالات التقسيم التي بات البعض يتحدث عنها بشكل موارب، عبر طروحات تتعلق بلامركزية مؤقتة أو ما شابه ذلك من اختراعات... وهو ما يطمح الغرب لفعله بشروط معينة، من شأنها أن تعزز سيطرته في سورية والسياسة السورية لأجيال قادمة.

مع الاقتراب من حل الأزمة السورية، يجب أن نتوقع أن تصبح جهود تخريب العملية السياسية أكبر وأكثر وضوحاً، سواء من الجهات الفاعلة المحلية أو الدولية. هذه الجهود ليست جديدة، لكن في السابق كان من الممكن للبعض أن يخفيها، على الأقل عن المراقب العادي، بما في ذلك قسم كبير من الشعب السوري. اليوم، لم يعد من الممكن تقويض كل الجهود للمضي قدماً في العملية السياسية دون أن يكون ذلك واضحاً تماماً، وبالعين المجردة.

■ ريم عيسى

على المستوى الدولي

لم يدخر الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، أية فرصة لفرض سياسات وتدابير لتخريب الجهود الرامية إلى جعل السوريين يجلسون معاً. كان هذا هو الحال على مستوى المفاوضات السورية - السورية، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254، ولكن أيضاً على المستوى المحلي. ومن الأمثلة الواضحة والحديثة على ذلك: الحوار الكردي الكردي، الذي حاولت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى رعايته، والذي يعني حسب فهمهم تحديد المعايير التي سيتم من خلالها التوصل إلى أي اتفاق. في الواقع، وكما تكشف مؤشرات عديدة، فإن الولايات المتحدة قد فرضت عملياً كشرط للحوار عدم اعتماد أي اتفاق بين الجانبين ما لم توافق هي عليه أيضاً.

لمزيد من تقويض أية جهود في الشمال الشرقي، دفعت الولايات المتحدة - بشكل مباشر أو من خلال

يعتبر كل من

المتشددون في

الطرفين جزءاً

من الشعب

السوري «قاعته

الشعبية»

وينصب نفسه

ناطقاً باسمها

بالتوازي مع

إخضاعها

المباشر اقتصادياً

وسياسياً وأمنياً

مساهمة في نقاش مشروع النظام الداخلي



مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر لحزب الإرادة الشعبية، يصبح من الضروري توسيع النقاش حول كل ما ينبغي تطويره إلى أقصى الدرجات، ولذلك أقدم فيما يلي، قراءة في مشروع النظام الداخلي بهدف إلقاء الضوء على بعض الأمور التي اعتقد أنه من الضروري تعديلها.

■ جميل السعدي - منظمة دمشق

تشكل وثيقة النظام الداخلي مرجعاً لأعضاء الحزب، فهي التي تمكنهم من فهم حقوقهم وواجباتهم، ويجب أن تقدم شرحاً وافياً لعلاقات هيئات الحزب فيما بينها، لذلك يبدو أن الوثيقة المعمول بها حالياً لا تؤمن شرحاً مفهوماً لمعنى «الديمقراطية- المركزية»، وتحديداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا المصطلح يجري تداوله بشكل واسع ضمن الأحزاب الماركسية اللينينية، لكنه غير معروف تماماً بالنسبة للأعضاء الجدد الذين يحتاجون لفهم هذه الفكرة الجوهرية التي تنظم عمل جسم التنظيم كل.

في موضع آخر، يبدو أن أشكال العضوية في حزب الإرادة الشعبية لا تزال نقطة ملتبسة وغامضة لا بالنسبة للمرشحين لعضوية الحزب فحسب، بل بالنسبة لأعضائه أيضاً، ويعود ذلك على ما يبدو إلى جملة من الإشكالات؛ أولاً: كان من السائد داخل صفوفنا أن ينظر إلى العضو المؤيد على أنه في مرتبة أدنى من العضو الناشط، المقصود هنا لا من حيث التراتبية الحزبية والتميز في الحقوق والواجبات، بل من حيث الإمكانات والسمات الشخصية أيضاً، وهذا شكل عائقاً أمام عملية الفرز الضروري، فيجب أن تتوفر في العضو الناشط صفات معينة، أثبتت التجربة التنظيمية الطويلة فاعليتها في النضال والعمل مع الجماهير، ولا يعني غياب هذه السمات نقصاً أو خللاً اجتماعياً بالضرورة. ثانياً: لا توجد بين أيدينا اليوم آلية واضحة لفرز الناشطين عن المؤيدين، على الرغم من وجود إشارة إلى أنها من صلاحيات لجان المحافظات، لكن ونظراً لكون المؤيدين غير مؤهلين للترشح في الانتخابات الحزبية، يعد

غياب معايير واضحة ثغرة كبيرة، فهي وإن كانت واضحة داخل لجان المحافظة صاحبة الصلاحية، إلا أن حجب آلية التقييم هذه عن الأعضاء المعنيين يفتح باباً واسعاً للغلط وإمكانية التحكم بالعملية الانتخابية، والأهم من ذلك: أن وجود آلية واضحة يسمح للرفاق بتقييم أدائهم بأنفسهم، مما يشكل حافزاً في الكثير من الحالات. ثالثاً: تشكل كلمة مؤيد بعض الإرباك ولا تقدم توصيفاً دقيقاً لمعناها، ويجري خلطها بشكل واسع مع مصطلح «جمهور الحزب» مما يزيد الإرباك أكثر، فأقترح تبديل اسم شكل العضوية الثاني ليكون «عضواً مساهماً أو عضواً مسانداً...». يلاحظ عند قراءة النظام الداخلي غياب لبعض ما جاء فيه عن حياتنا الحزبية، ومنها مثلاً: «المؤتمر العام للمحافظة - اجتماعات المحاسبة للجان الدوائر والمحافظات»، المشكلة لا تكمن في مخالفة النظام الداخلي فحسب بل لأن غيابها يعد عاملاً معيقاً للعمل الحزبي، فاجتماعات المحاسبة الدورية

من المهم وجود آلية واضحة تسمح للرفاق بتقييم أدائهم بأنفسهم مما يشكل حافزاً في الكثير من الحالات

ضرورية، فهي تسمح بتدراك المشاكل التي تظهر أثناء العمل وتدفع لجان الدوائر والمحافظة لتحمل المسؤولية الموكلة إليهم من ناخبينهم عند حصول خلل ما. ويشكل غياب المحاسبة الدورية هذه مشكلة حقيقية، إذا لا توجد آلية أخرى لمراقبة الهيئات المنتخبة وأعضاء الحزب تضمن التزامهم بالنظام الداخلي، وحرمان الحزب من تقييم صريح لأدائه بشكل دوري يشكل عائقاً يجب تجاوزه بلا شك. أما بما يخص الأعضاء الجدد، فتغيب في النظام الداخلي معايير واضحة لإعدادهم، وقد يكون من المفيد تحديد لائحة من قبل لجان المحافظة للحد الأدنى المطلوب في مرحلة الإعداد الحزبي، التي تتركز عادة على إعداد سياسي ونظري عام، فقد يكون مفيداً وجود آلية تضمن الحد الأدنى الضروري للإعداد، إما على مستوى المحافظة أو على المستوى المركزي. فيما يلي مقترح لتمييز الأعضاء المؤيدين

عن الأعضاء الناشطين: نظراً لأن الأعضاء يمكن أن ينتقلوا من «مؤيدين» إلى «ناشطين» وبالعكس فيمكن تحديد مجموعة من المعايير الواضحة: الأعضاء الناشطين: الالتزام باجتماعات المجموعة التي ينتمي إليها، وألا يتجاوز الحد الأقصى للغيابات «خلال فترات محددة شهرية / فصلية...» إتمام المستوى الأول من المدرسة الحزبية بنجاح. تقييم الأداء التنظيمي دورياً وفق آلية واضحة، مثل: التزامه ببرنامج المهام الدوري الذي تقره المجموعة وتنفيذ ما يوكل إليه من مهام، وتسجيل المرات التي يتخلف بها في المحضر الرسمي للاجتماع الدوري. الأعضاء المؤيدين: هم الأعضاء التي تمت الموافقة على طلبات انتسابهم من قبل لجان المحافظات التي يتبعون لها. لم يحققوا معايير الناشط.

منظمة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية... تساهم في نقاش النظام الداخلي



في المقدمة: حول تعريف حزب الإرادة الشعبية بالإضافة إلى ما هو وارد يفضل ذكر عبارة حزب الإرادة الشعبية هو اتحاد طوعي قائم على المصلحة الطبقية المشتركة لعناصره، إنه حزب الطبقة العاملة السورية وجميع الكادحين بسواعدهم وادمغتهم.

في المقدمة: يتبنى الحزب مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم ويفضل القول يتبنى الحزب مبادئ اللينينية في التنظيم وهي «المركزية الديمقراطية- القيادة الجماعية- النقد والنقد الذاتي- التوفيق بين العمل السري والعلني». في المقدمة: وردت عبارة «العمل على حماية الاستقلال الوطني، يفضل القول

العمل على تحرير الأجزاء المحتلة من الأرض السورية واستكمال الاستقلال الوطني وجمايته». في الفصل الأول: في السطر الأول والثاني والثالث يجب القول يمكن لأي مواطن يقيم على الأرض السورية بشكل دائم ويتمتع بسمعة حسنة وسلوك جيد في مكان إقامته ومكان عمله أن يكون عضواً في حزب الإرادة الشعبية «لأنه توجد أحكام كثيرة ظالمة في ظل فساد القضاء». حول الناشط: يجب تعزيز شروط عضوية الناشط باستمرار عبر اجتيازه لعدة مراحل «المشاركة بالمدارس الحزبية»، بالإضافة إلى الشروط الواردة في الفقرة. في فقرة المؤتمر العام لحزب الإرادة الشعبية وردت عبارة «الأكثرية المطلقة» يفضل كتابتها بشكل نسبة مئوية رقمية.

هوامش المناورة تضيق على أي رئيس أمريكي



لارتفاع المفاجئ للتصعيد في مجموعة من دول آسيا الوسطى، من بيلاروسيا على حدود روسيا على طول الطريق نحو غرب آسيا، مع تأجيج الاضطرابات بشكل حائل في العديد من المناطق ذات الأهمية بالنسبة للصين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مقاطعة شينجيانغ الغربية.

هذه ليست مصادفات، وهي تمثل جهداً جدياً تبذله الولايات المتحدة وحلفاؤها لخوض حرب بوسائل أخرى. والهجمات الأخيرة في إيران هي مثال تقليدي في هذا الصدد أيضاً. ومن المهم أن الولايات المتحدة، إلى جانب أستراليا واليابان والهند، تحاول عبثاً أن تشكل تحالفاً وطيداً ضد الصين بالدرجة الأولى، دون أن يحالفها النجاح حتى الآن. وهذا لن يمنع الولايات المتحدة من محاولة تملق تلك البلدان للانضمام إلى رؤيتها للحملة المناهضة للصين، وموقف أستراليا في هذا السياق مثير للاهتمام فعلاً، حيث إن الصين هي إلى حد بعيد أكبر شريك تجاري لأستراليا، وكانت حتى الأمس القريب تتماشى مع الضغوط الأمريكية نظراً لدرجة الارتباط الكبيرة بين أستراليا والولايات المتحدة، لكنها اليوم غير قادرة فعلياً على إعطاء الولايات المتحدة كلمة حاسمة بشأن الانضمام إلى حلف مناهض للصين، وعلى هذا النحو تسير الهند التي هي على استعداد للحفاظ على خطوط تصعيد محددة جداً مع الصين، لكنها لا ترى مبرراً لفتح المواجهة على أشدها في الوقت الحالي.

الدولية الأخرى في السنوات الأخيرة. وليس ذلك لأنها تقبل سلطة الأمم المتحدة أو أيًا من هيئاتها. بل ربما يعود ذلك إلى أن تجاهل الولايات المتحدة ببساطة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي لا توافق عليها ولا تتوافق مع مصلحتها، لم يواجه حتى الآن بأية جزاءات ينبغي أن تردع الولايات المتحدة عن مثل هذا الخرق.

السباق الرئاسي والتشابكات بحكم الضرورة

من بين الأمور المثيرة للاهتمام التي ميزت السباق الرئاسي للولايات المتحدة مؤخراً، هو أن الصين وروسيا أصبحتا الآن عدوتين رسمياً لطرفي الصراع الداخلي. هناك بعض الخلافات حول الأولويات بين الطرفين، ولكن من غير المستغرب افتراض أنه بغض النظر عن سيحكم الولايات المتحدة في 2021، فإن سياسة كلا الطرفين ستكون متشابهة إلى حد بعيد. والسبب في ذلك يعود إلى النقطة المسبقة التي ذكرناها: لقد اعتبرت الولايات المتحدة نفسها الحاكم الوحيد في السياسة العالمية منذ عام 1945. لكن هذه الحقيقة شهدت ضربات كبرى على الأقل خلال العقد الماضي، حيث تجاوزتها الصين اقتصادياً، وروسيا عسكرياً. والولايات المتحدة لم تقبل هذا الواقع، وربما لن تقبله. ومن هنا، فإن حربها الجامحة الآن بالوسائل الأخرى ضد البلدين على أشدها. وهذا إلى حد بعيد أفضل تفسير

الزاوية، صحيح أن دونالد ترامب لم يبدأ حرباً جديدة على مدى السنوات الأربع الماضية، ولكن هذا يرتبط بتعريف الحرب إلى حد بعيد، فما اختلف فعلياً ليس جوهر السياسات، وإنما الطريقة: شن ترامب حملة ضغوطات لا مثيل لها ضد فنزويلا وإيران على سبيل المثال، ولم يدخر جهداً من أجل مواجهتهما، وكذلك الحال في وجه الصين وروسيا، وما يميزه عن «الديمقراطيين» هو الاختلاف حول ترتيب أولويات المواجهة، وآليات التراجع والانسحاب ووتأثرهما الزمنية.

تصعيدات تقليدية

في حالة فنزويلا، اعترف دونالد ترامب بالإضافة إلى عدد من القادة الغربيين بخوان غوايدو رئيساً لفنزويلا، وهذا على الرغم من حقيقة أن غوايدو لم يترشح حتى للمنصب في الانتخابات العامة. وعلى هذا النحو، شنت الولايات المتحدة الأمريكية التصعيد على إيران بلا هوادة، على الرغم من أن إيران لم تفعل شيئاً لانتهاك بنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتجاهل الولايات المتحدة للمتحدة للقانون الدولي في هذه القضية هو مؤشر واضح على الآلية التقليدية التي تنظر الولايات المتحدة فيها إلى التزاماتها بموجب المعاهدات المعترف بها دولياً.

وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الولايات المتحدة في الأمم المتحدة على الرغم من انسحابها من عدد كبير من الهيئات

في وقت لا يستطيع فيه أحد أن يجزم فيما لو كانت الانتخابات الأمريكية قد «حطت رحالها» عند جو بايدن، أم أننا أمام «معركة قانونية» طويلة الأمد، ومفتوحة على خيار المواجهة الداخلية بين أطراف الانقسام الأمريكي، لا بد من الإشارة إلى حقيقة غالباً ما يجري تجاهلها في التعاطي الإعلامي مع مسألة الانتخابات الأمريكية، وهي: أن التراجع الحاصل في وزن الولايات المتحدة عموماً قد قلص إلى حدود كبيرة هامش مناورة أي رئيس مقبل.

■ إعداد: سعد خمار

الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أظهر علامات واضحة على الخروج عن جوهر الدور المطلوب منه من النواة الحقيقية الحاكمة للولايات المتحدة كان «الديمقراطي» جون كينيدي، وقد انتهى به المطاف مقتولاً قبل أن يتمكن من التنفيذ الكامل لما اعتبر تغييرات أساسية في بنية الحكم الأمريكي، وشملت هذه التغييرات محاولة الانسحاب من حرب فيتنام في وقت مبكر، لكن ما ينسأه الكثيرون، هو أن من وقع اتفاقية باريس للسلام 1973 والتي نصت على خروج القوات الأمريكية من فيتنام لم يكن كينيدي، بل الرئيس «الجمهوري» الذي تلاه ريتشارد نيكسون. وهذه مقدمة لا بد منها للدلالة على أن من يحدد السياسات في نهاية المطاف ليس الانتماء الشخصي أو الحزبي للرئيس الأمريكي، بل الوقائع الموضوعية التي تتجاوز في كثير من الحالات مصالح ورغبات وضرورات الحزبين الجمهوري والديمقراطي. من هذه



من يحدد

السياسات في

نهاية المطاف

ليس الانتماء

الشخصي أو

الحزبي للرئيس

الأمريكي

بل الوقائع

الموضوعية

التي تتجاوز في

كثير من الحالات

مصالح ورغبات

وضرورات الحزبين

الجمهوري

والديمقراطي

اللاجئون السوريون في المخيمات وشتاء آخر..



يواجه السوريون في مخيمات اللجوء، كما كل موسم شتاء، تلك الظروف القاسية والخطرة، مطراً وتلجاً وريحاً وبرداً ومرضاً وعواصف، في ظل استمرار تراجع الإمكانيات ومحدوديتها، ليس على مستواهم الفردي والأسري فقط، بل وعلى مستوى ما تقدمه المنظمات الدولية والجهات الداعمة.

■ عادل إبراهيم

فقد بدأ موسم الشتاء، وبدأت معه مخاوف اللاجئين السوريين المقيمين اضطراراً منذ 9 سنوات في مخيمات النل والعراء، وخاصة المنتشرة في الدول الإقليمية الحدودية «لبنان - الأردن - تركيا»، والتي تضم النسبة الأكبر من هؤلاء، مئات الآلاف، ولا يتوفر لديهم ما يقيهم من الظروف القاسية كما كل شتاء، حيث «تقع الفاس بالراس» ليسجل المزيد منهم ضحايا.

محدودية الموارد

بحسب الصفحة الرسمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان بتاريخ 2020/10/21: «تقوم المفوضية بتحضير برنامج المساعدة الشتوية لعام 2020. وبسبب زيادة حاجة اللاجئين، ستحاول المفوضية من خلال برنامج المساعدة الشتوية إلى مساعدة أغلبية اللاجئين المسجلين لدى المفوضية، ولدعمهم في تأمين احتياجاتهم الموسمية الأساسية. نظراً إلى محدودية الموارد المالية المتوفرة، ستعطي المفوضية الأولوية للعائلات الأكثر حاجة، والتي لا تتلقى حالياً سوى القليل، أو أي شكل من الأشكال المساعدات المالية الشهرية لتأمين الغذاء أو الحاجات الأساسية الأخرى.. بسبب وباء كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية في لبنان، لا تستطيع المفوضية حالياً تحديد موعد تقديم المساعدة الشتوية والعائلات التي ستستفيد. لذلك، ستبلغ المفوضية العائلات المؤهلة تدريجياً، على

أن يتم/ بالتوافق مع تعبئة البطاقات الحمراء على دفعات خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول».

ما يخص عمل المفوضية في لبنان بشأن اللاجئين السوريين ينطبق على عملها في بقية البلدان، من حيث الموارد والأولويات، وبالتالي، فإن حال اللاجئين السوريين في هذه البلدان لن يكون أفضل حالاً.

ففي الأردن، وبحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام مطلع تشرين الأول 2020، صرح الناطق الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: إن «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن تناشد لجمع 32,9 مليون دولار هذا الشتاء لدعم 385 ألف لاجئ في جميع أنحاء المملكة، وستخصص هذه الأموال للمساعدات النقدية لمساعدة اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الأساسية مع اقتراب موسم البرد.. إذا تم تلقي التمويل، فإن المساعدة المخططة هي 90 دولاراً لكل شخص للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية و70 دولاراً لكل شخص للاجئين الذين يعيشون في المخيمات».

ولا ندري كيف من الممكن أن تحل تلك الدولارات المحدودة، بحال توفرها وتوزيعها، مشكلة البرد القارس والشتاء الذي بدأ يطرق الأبواب؟!

استغلال وإذلال

الغالبية من اللاجئين السوريين، في مخيمات اللجوء أو خارجها، بلا عمل وبلا مصدر للدخل، وفرص العمل المتاحة والمتوفرة

المقيمين في المخيمات، في الوقت الذي يفقد فيه هؤلاء إلى أدنى مقومات البقاء على قيد الحياة.

فالعوامل الجوية ستفعل فعلها بخيام وكرفانات هؤلاء كما كل عام، وستتحول الأرض من تحتهم إلى برك مائية ووحول، وسيواجهون مصيرهم بمفردهم بعيداً عن الأضواء، وخاصة كبار السن والأطفال، الذين سيكونون ضحايا الأمراض والمخاطر الصحية، بسبب تنني درجات الحرارة وعدم تحملهم عوامل البرد القارس، وبسبب عدم توفر وسائل التدفئة الكافية، أو ما يمكن أن يحميهم من العواصف والرياح القادمة، أو ما يدعم مناعتهم من دواء وغذاء.

أما الأكثر فجاجة، أن وسائل الإعلام المسييس، الغائبة عن معاناة اللاجئين اليومية، وما سيكون عليه حالهم ومآلهم خلال أيام وأسابيع قادمة، ستكون حاضرة من كل بد عند تسجيل الضحايا الجدد من هؤلاء، ليس من باب التعاطف الإنساني، أو من أجل المساعدة على تخليص هؤلاء من كارتهم المستمرة، بل من باب الاستثمار والابتزاز السياسي بعناوين إنسانية، كما درجت عاداتها.

تأكيد المؤكد

بهذا السياق، ربما لم يعد هناك من داع للتأكيد على أن الحل النهائي لكثرة اللاجئين السوريين ومعاناتهم المستمرة في كل بلدان اللجوء، مرتبط عضوياً بالحل النهائي لكثرة عموم السوريين، التي طال أمدها، والمتمثل بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254 وتنفيذه الكامل والناجز، وكل إعاقة أو ماطلة بذلك، من أي طرف كان، تصب بمنحى الاستثمار والابتزاز على حساب السوريين ومستقبل سورية، كما تطيل من عمر الكارثة وتزيد عمقها.

لل بعض من هؤلاء، إن وجدت، فهي غير ثابتة وضئيلة الأجر، ويطفئ عليها الكثير من عوامل الاستغلال، ومع محدوديتها فهي بالكاد تغطي بعض الاحتياجات والضرورات، أما البقية الباقية فهم مضطرون ومجبرون للعيش على المساعدات.

فالامر على المستوى الحياتي اليومي بالنسبة للاجئين لا يقتصر على سوء مواصفات وشروط أماكن إقامتهم، أو ما يتعرضون له من ظروف قاسية خلال موسم الشتاء والبرد، أو ما يعانونه على المستوى الصحي من تدهور، بل الأهم، هو ما يتعرضون له من تراجع مستمر على مستوى متطلبات المعيشة نفسها، وخاصة الغذاء، ارتباطاً بتراجع المساعدات المقدمة على كافة المستويات، ناهيك عن ممارسات الاستغلال والإذلال الممارسة بحقهم.

وبهذا الصدد ربما لا داعي للتذكير بالحوادث المؤسفة التي يتعرض لها اللاجئون السوريون، أو التي يكونون فيها ضحايا، سواء بسبب العوامل الجوية خلال موسم الشتاء، أو بسبب الأمراض، أو كنتيجة للممارسات السلبية تجاههم، وصولاً إلى محاولات الانتحار من قبل بعضهم، التي نجح بعضها، يأساً وهرماً من ضغوط المعيشة وظروف الاستغلال والإذلال.

مواجهة المصير بعيداً عن الأضواء

لا شك أن موسم الشتاء سيكون أشد وطأة في ظل اللامبالاة تجاه احتياجات وضرورات اللاجئين السوريين، وتجاه استمرار كارتهم، خاصة في ظل الحديث عن محدودية إمكانيات مفوضية اللاجئين، وتمهيداً عن أولويات بهذا الصدد.

فدرجات الحرارة بدأت بالانخفاض، والهطل المطري والرياح بدأت تشتت، وستشتد معها معاناة السوريين اللاجئين

موسم الشتاء سيكون أشد وطأة بظلم اللامبالاة تجاه احتياجات وضرورات اللاجئين السوريين وتجاه استمرار كارتهم خاصة في ظل الحديث عن محدودية إمكانيات مفوضية اللاجئين

لينين.. معلقاً على انتخابات الرئاسة الأمريكية



في 19 تشرين الثاني عام 1912 كتب لينين في صحيفة البرافدا، العدد 164، مقالاً بعنوان «فناج ومغزى الانتخابات الرئاسية الأمريكية»، نورد فيما يلي تعريبه كاملاً عن الترجمة الإنكليزية الصادرة عن دار التقدم، موسكو 1975، الأعمال الكاملة للينين، المجلد 18، ص 402-404.

الاجتماعية والصناعية». إننا نوّقر جميع الإصلاحات- لكن «الإصلاح» الوحيد الذي لا نريده هو نزع ملكية الرأسماليين!

تقدر الثروة الوطنية للولايات المتحدة الآن بـ 120 مليار دولار «ألف مليون دولار»، أي: حوالي 240 مليار روبل. وحوالي ثلث هذه الثروة، أي: نحو 80 مليار روبل، ينتمي إلى تروستين «أمانتين»، هما الأمانة التابعة لروكفلر والأمانة التابعة لمورغان، أو أنها خاضعة لهذين التروستين! ما لا يزيد عن 40 ألف أسرة التي يتشكل منها هذان التروستان هم أسياد 80 مليون عبد مأجور [يقصد لينين بالعبيد المأجورين هنا البروليتاريا الحديثة، العمال بأجر- المغرب].

بوضوح وبساطة، طالما أن ملك العبيد الحديثين هؤلاء موجودون، فإن أية «إصلاحات» لن تكون سوى خداع. لقد قام أصحاب الملايين الأدهياء بتوظيف روزفلت عمداً لكي يبشّر بهذا الخداع. إن «سيطرة الدولة» التي يعنون بها ستصبح- إذا ظل الرأسماليون محتفظين برأسامهم- وسيلة لمكافحة وسحق الإضرابات.

لكن البروليتاري الأمريكي قد استيقظ للتو، واتخذ موقعه. إنه يقابل نجاح روزفلت بسخرية مرحة، وكأنه يقول: لقد أغويت أربعة ملايين شخص بوعودك بالإصلاح، عزيزي المحتال روزفلت. ممتاز! غداً سيرى هؤلاء الملايين الأربعة أن وعودك كانت احتيالية، ولا تنس أنهم يتبعونك فقط لأنهم يشعرون أنه من المستحيل الاستمرار في العيش بالطريقة القديمة.

حول قضايا الحماية لكل من العمال و«التروستات» [أو «الأمانات» Trusts]، كما تُسمى جمعيات الرأسماليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأحزاب القديمة هي منتجات حقبة كانت مهمتها تطوير الرأسمالية بأسرع ما يمكن. كان الصراع بين الأحزاب يدور حول مسألة كيف يتم تسريع وتسهيل هذا التطور بأفضل ما يمكن. الحزب الجديد هو نتاج الحقبة الحاضرة، التي تثير قضية وجود الرأسمالية بالذات. في الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأكثر حرية وتقدماً، تبرز هذه القضية إلى الصدارة بشكل أكثر وضوحاً واتساعاً من أي مكان آخر.

إن برنامج روزفلت و «التقدميين» بأكمله، وتحريضهم بأكمله، يدور حول كيف يمكن إنقاذ الرأسمالية بواسطة إصلاحات برجوازية. الإصلاحية البرجوازية التي تتمظهر في أوروبا العجوز في ثروة أساتذة الجامعة الليبراليين، قد تقدمت دفعة واحدة في الجمهورية الأمريكية الحرة كحزب قوته أربعة ملايين. هذا هو النمط الأمريكي.

يجب علينا أن ننقذ الرأسمالية بالإصلاحات، يقول ذلك الحزب. علينا منح المصانع أكثر التشريعات تقدمية. علينا بسط سيطرة الدولة على جميع التروستات «في الولايات المتحدة يعني ذلك على جميع الصناعات!». علينا بسط سيطرة الدولة عليهم جميعاً لإزالة الفقر وتمكين الجميع من كسب أجر «لائق». علينا إقامة «العدالة



إن «سيطرة الدولة» التي يعنون بها ستصبح إذا ظل الرأسماليون محتفظين برأسامهم وسيلة لمكافحة وسحق الإضرابات

شجع إعتاق الزنوج الذي تطور إلى «الحزب الجمهوري».

ومنذ إعتاق الزنوج، أخذ يضعف التمايز بين الحزبيين. ولطالما دار الصراع بين الحزبيين الاثنين حول ارتفاع الرسوم الجمركية. ولم يكن لصراعهما أية أهمية جدية بالنسبة لجمهير الشعب. تم خداع الناس وحرّفهم عن مصالحهم الحيوية بواسطة مبارزات استعراضية وعديمة المعنى بين الحزبيين البرجوازيين. لطالما كان هذا النظام المدعو ثنائي الحزب، السائد في أمريكا وبريطانيا، وسيلة من أقوى وسائل منع صعود طبقة عاملة مستقلة، أي: حزب اشتراكي حقيقي.

والآن صار نظام الحزبيين يتعرض لإخفاق تام في أمريكا، الدولة التي تفتخر بالرأسمالية الأكثر تقدماً فما سبب هذا الفشل السريع؟ إنه قوة حركة الطبقة العاملة، نمو الاشتراكية.

كان وجه الأحزاب البرجوازية القديمة «الحزبان «الديمقراطي» و«الجمهوري»» ميمماً شطر الماضي، فترة إعتاق الزنوج. أما الحزب البرجوازي الجديد، «الحزب التقدمي الوطني» فهو ميمم وجهه شطر المستقبل. إذ إن برنامجهم يدور بالكامل حول مسألة ما إذا ستكون الرأسمالية أم لا تكون، ولكي تكون أكثر تحديداً،

تم انتخاب ويلسون، وهو «ديمقراطي»، كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية. نال أكثر من ستة ملايين صوت. أما روزفلت «من «الحزب التقدمي الوطني» الجديد» فنال أكثر من أربعة ملايين، و«الاشتراكي» إيوجين ديبس 800 ألف صوت.

لا يكمن المغزى العالمي للانتخابات الأمريكية كثيراً في الزيادة الكبيرة بعدد الأصوات «الاشتراكية»، بقدر ما يكمن هذا المغزى في الأزمة الواسعة للأحزاب البرجوازية، في المدى المدهش لاكتشاف قوة تعفنها. وأخيراً، يكمن مغزى هذه الانتخابات في الانكشاف الصارخ، وبوضوح غير معتاد، للإصلاحية البرجوازية كوسيلة لمكافحة الشيوعية.

في جميع البلدان البرجوازية، ظهرت منذ زمن بعيد الأحزاب المدافعة عن الرأسمالية، أي الأحزاب البرجوازية، وكلما كانت الليبرالية السياسية أعظم اتساعاً تكون هذه الأحزاب أشد صلابة. الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر كمالاً. وطيلة نصف قرن بالكامل- منذ أن وضعت أوزارها الحرب الأهلية حول العبودية 1860-1865- تميز حزبان برجوازيان هناك بقوة وصلابة ملحوظتين: حزب مالكي العبيد السابقين والذي يدعى «الحزب الديمقراطي»، والحزب الرأسمالي الذي

المزاج الشعبي تجاوز مرحلة الاحتقان



هل معرفة حال وواقع المزاج الشعبي في هذه الفترة بحاجة لباحثين واختصاصيين ومراكز أبحاث، أم أنه أصبح واضحاً وظاهراً، ولم تعد هناك حاجة لسبر غوره ودراسته وتحليله؟

■ عاصي اسماعيل

فبقدر ما تبدو إمكانية رصد حال المزاج الشعبي متشابهة ومعقدة ومتبدلة، بقدر ما تظهر واضحة وعارية بهذه الفترة.

الاحتقان من أدق التفاصيل

قد لا يختلف اثنان في واقعنا الراهن على أن المزاج الشعبي العام، تجاه الوضع المعيشي مثلاً، تجاوز مرحلة التملل والتذمر والاستياء، ووصل لمرحلة الغضب. وقد لا يختلف اثنان على أن تردّي الواقع الخدمي، بالتوازي مع تدهور الوضع المعيشي الضاغط، ومع تداعيات ومفردات الحرب والأزمة، وفي ظل استمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية المحايية لمصالح الأقلية الفاسدة والناهبة، والمجحفة بالمقابل بحق الغالبية الفقيرة، أوصل هذا المزاج لمرحلة الاحتقان من جديد.

النزوع نحو الاستقرار حال طبيعي

بحسب بعض الاختصاصيين: «إن المزاج العام لا يمكن أن يخطئ بنزعته نحو الاستقرار، وإعادة الدفع إليه عند الضرورة». فمفردات مثل: «التوتر، التملل، التذمر، القلق، الخوف، الهدوء، السكينة، الغضب، التهكم، التفاؤل، اليأس، التشاؤم، الإحباط...» ربما هي عميقة بمدلولها النفسي، على المستوى الفردي، وبانعكاساتها على الوسط المحيط، وهي مرنة بحيث تبدو متبدلة ومتغيرة، برغم النزوع الطبيعي نحو التوازن والاستقرار والسكينة، إلا أنها جميعاً تعبر عن حال مزاج، قد يكون عنصره الأساس فردياً، لكنه يتحول إلى شعبي ومجمعي عام عندما تجتمع عوامل عدم الاستقرار وتعمم.

فتبدل وتغير حال المزاج الفردي الخاص والشعبي العام حالة طبيعية، وتقلباتها يمكن قياسها بين «المرن والخشن» بحسب الظرف والحال، وبحسب درجة التوتر كميّار رئيسي ربما، وذلك بحسب تغير الظروف والشروط الحياتية، وأثارها ونتائجها على الحاضر والمستقبل.

فهذا التبدل والتغير غايته الدفع باتجاه تغيير التوجهات التي تزعزع حال الاستقرار الذي ينزع إليه الفرد والمجتمع عموماً بشكل طبيعي.

عوامل الاستقرار ومساعي الاحتواء

عند الحديث عن عوامل الاستقرار، التي ينزع إليها الفرد والمجتمع، يبدأ الحديث عن تلبية المتطلبات والحاجات، المتطورة

والمتغيرة بدورها، والتي تحكمها عموماً جملة من الشروط، منها ما هو فردي على مستوى الإمكانيات وتوظيفها وصولاً إلى تحقيق الطموحات والرغبات، ومنها ما هو عام على مستوى توجهات المجتمع العامة، بما يخدم ويحقق استمراره وتطوره ونموه، والتي تحكمها بالنتيجة جملة من السياسات والتوجهات والضوابط والقوانين، وغيرها من العوامل الكثيرة الأخرى.

وبشكل عام، يجري التعامل مع حال المزاج الشعبي العام عند المنعطفات والمتغيرات، التي ترخي بظلالها السلبية على الحياة والمعيشة والخدمات، عبر أدوات تقليدية تعمل على إعادة احتوائه، في مسعى لاستعادة الثقة بالتوجهات والسياسات المعمول بها، وهو ما كان يجري، وما زال، على مستوى العمل الحكومي مثلاً، بغض النظر عن النجاح بذلك من عدمه!

لا إمكانية لاستمرار الاحتواء

واقع الحال يقول: إن السياسات الحكومية المطبقة، مع نتائجها السلبية الكبيرة على كافة المستويات، استنزفت كل إمكانيات استعادة ثقة المواطنين بها، وخاصة الغالبية المنهوبة والمفقرة والمهمشة، بغض النظر عن مواقفهم ومواقفهم وتوجهاتهم. فالضغوط المعيشية القاسية، بالتوازي مع تردّي الخدمات، وما وصل إليه الحال مع واقع النهب والفساد، والكثير والفج والوقح، المغطى عليه من خلال هذه السياسات، أصبحت أكبر بكثير من حدود إعادة الاحتواء عبر اتباع السياسات نفسها، والآليات المستهلكة والمعادة والمكررة نفسها.

التغيير والنزوع للاستقرار والقرار 2254

إذا كان النزوع نحو التغيير بغاية الوصول إلى الاستقرار أمر طبيعي كما سبق،

سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الشعبي والمجمعي العام، فإن التغيير الشامل والعميق بات حاجة ملحة وضرورية، مجتمعياً وشعبياً، حتى مما قبل لحظة تفجر الأزمة الوطنية، نتيجة تراكم الكثير من عوامل الاضطراب والتوتر وعدم الاستقرار التي شملت كافة مناحي الحياة، والتي تزايدت حدتها خلال سنوات الحرب والأزمة بشكل كبير، وتفاقت بشكل مطرد مؤخراً.

فمع استمرار الأزمة الوطنية العامة دون حل حتى الآن، برغم توفر أداة حلها المتمثلة بالقرار 2254، ومع استمرار عوامل التعطيل والعرقلة للوصول إلى هذا الحل من قبل بعض القوى الفاعلة والمؤثرة، محلياً وإقليمياً ودولياً، فقد بلغ التوتر الاجتماعي درجاته القصوى مجدداً، متجاوزاً حدود الاحتقان، ربما بانتظار لحظة تفجر جديدة، فالمزاج الشعبي محتقن، وعامل الزمن لن يرحم أحداً! ومع عدم تغييب تباين أدوار وغايات وأهداف القوى المؤثرة على الأزمة الوطنية، إقليمياً ودولياً، لعل السؤال الذي يفرض نفسه على كافة القوى الوطنية، الجدية والجدادة، بهذا السياق:

هل من الوطنية الدفع بهذا الاتجاه «التفجر»، أو الصمت حياله، مع كل ما قد يحمله من آلام مخاض، بغاية الوصول إلى التغيير الشامل والعميق المنشود الذي يفرض الاستقرار اللازم، باعتباره نزوعاً طبيعياً مستحقاً لا فكاك منه شعبياً ومجتمعياً ووطنياً، أم السير نحو هذا التغيير بسلاسة، بعيداً عن كل أساليب التعنت والتعطيل التي تمارسها بعض القوى، سعياً إلى إعادة الاستقرار عبر تنفيذ القرار 2254 كاملاً، وبالسرية الكلية تلافاً لآلام المخاض مجدداً، والتي من الممكن أن تكون أكثر إيلاً وأطول مدة ربما، مع يقيننا أن النتيجة الموضوعية محسومة بالنهاية لمصلحة الشعب والوطن لا محالة؟.

فيسبوكيات

نفّتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي مؤلم حول واقع ما وصل إليه السوريون من عوز وجوع، يقول البوست:

● «في سورية بس.. انتقل مركز الأحلام إلى المعدة».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة، والذي يقول: «أعلن وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل عودة التيار الكهربائي إلى جميع المحافظات بعد إصلاح العطل في الشبكة، الذي أدى إلى انقطاع عام للتيار الكهربائي في سورية»، علق البعض بالتالي:

● «منعرف إنو سورية شعب واحد لكن منتفاجاً انو سورية كلها أنبوب غاز واحد وكبل ضوئي واحد بس انو شريط كهرباء واحد ورغيف خبز واحد!».

● «وصلت الفكرة وفهمنا الموضوع إيمتى التسعيرة الجديدة».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن توزيع مئة «تاب» على عدة شعب للتعليم المتمازج من قبل وزير التربية في محافظة السويداء، علق البعض بالتالي:

● «وزعو خبز، الطالب الجوعان لا يستطيع التركيز والإبتكار».

● «وزعو مازوت شتوية ما معها مزح الأطفال ما بتتحمل».

حول الخبر الذي يقول: «نفّث الشركة السورية للاتصالات ما يتم تداوله على صفحات التواصل الاجتماعي حول تغيير في نظام باقات الإنترنت»، علق البعض بالتالي:

● «ما في دخان من دون نار».

● «التغيير لنظام الباقات غير قانوني أصلاً».

حول الخبر الذي يقول: «نفّث وزارة التربية صدور أي قرار لها بشأن أتمّة الامتحانات النهائية لطلاب الشهادة الثانوية والتعليم الأساسي حتى الآن، وأشارت الوزارة إلى أنه في حال إقرار إجراء أي امتحان مؤتمت لأية مادة سيتم الإعلان عنه على موقع الوزارة الرسمي قبل الامتحان النصفى حتماً؛ ليتم تدريب الطلاب عليه، وأملت الوزارة من المدرسين والموجهين كافة عدم نشر أية معلومات غير صحيحة حول هذا الموضوع تحت طائلة الملاحقة القانونية»، علق البعض بالتالي:

● «إذا فيه فكرة لموضوع الأتمّة يفترض تخبر الطلاب قبل بوقت حتى تستعد لهيك موضوع... بعدين شو السرية بالموضوع... مو طلاب الجامعة أغلب الامتحانات مؤتمّة؟».

● «تهديد ووعيد، وعم يقولوا حتى الآن يعني ح تصير!».

حول حديث مدير المخازن عن إعفاء أي مدير مخبز يقوم ببيع ربطة الخبز بدون كيس، علق البعض بما يلي:

● «وقفت على كيس الخبز على أساس مشالله شو متين لسا ونحنا عم نحط الخبز فيه بينشق».

● «الحكومة تركت كل مشاكل البلد وما ضل عندها غير كيس ربطة الخبز تستحق لقب حكومة الكيس».

ونختم مع بوست واقعي من إحدى الصفحات الخاصة حول ممارسات الحكومة تجاه المواطنين، يقول البوست:

● «أنا ما شفت حكومة بتمن مواطنيها مثل حكومتنا، بتحس حالك إنو يا لقيط يا يتيم وهن تبونك شفقة وعم يقطعوا عن تههم ويصرفوا عليك!».

وناقل الكفر ليس بكافر

مزيد من الإعفاءات السياحية للمحظيين الكبار



«بهدف دعم قطاع السياحة وإعادة الفهم، وافقت وزارة السياحة على منح تراخيص لتسعة مواقع استثمارية في محافظة طرطوس مهياة بشكل جيد ومدرسة قانونياً وفنياً وتنظيمياً»، هذا ما ورد عبر وكالة سانا بتاريخ 2020/11/7.

■ سمير الملي

سنوات أو أكثر، على ألا تتجاوز مدة التنفيذ الخمس سنوات».

تسهيلات ومزايا

أما عن الامتيازات والإعفاءات التي وردت تحت مفردة «التسهيلات»، والتي تم تقديمها للمستثمرين استناداً للموافقة أعلاه، فقد تمثلت بالتالي:

الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على المواد المستوردة لإنجاز هذه المشاريع. الإعفاء من الضرائب الجمركية أول سبع سنوات بالنسبة للمنشآت الفندقية، وبعد السنة السابعة تكون ضرائب مخفضة.

منح تسهيلات للعمالة ورخص الإشادة. كما أعيدت مناقشة موضوع القروض مع الجهات المعنية، لتبدأ الجهات العاملة بإعطاء قروض للمستثمرين. وربما هناك الكثير من الامتيازات والإعفاءات الأخرى، المقبولة والمبوبة بموجب بعض القوانين والتعليمات المطبقة والمعمول بها، المدة والمصاغة سلفاً بغاية ضمان حصول المستثمرين على أعلى هوامش ربح ممكنة.

«لوصحت لجدي ما مات!»

المستثمرون «الكبار» الذين سيتم التعاقد معهم لاستثمار المواقع السياحية التسعة في طرطوس، وفقاً لما سبق أعلاه من مزايا وامتيازات وتسهيلات، هم دون أدنى شك من المحظيين، فهؤلاء ضمنوا حصولهم على هوامش الربح الكبيرة، واعتباراً من لحظة التعاقد وطيلة مدة الاستثمار، ولو كان ذلك على حساب حقوق خزانة الدولة، أو على حساب حقوق العمالة المستخدمة، أو من خلال الاستثمار بالأموال المقترضة من المصارف المرخصة، وهي مصارف حكومية طبعاً، ولا ندري ما سيقدمه هؤلاء بالمقابل بعد كل ذلك، ولعل أسماء هؤلاء «بحال الإعلان عنها» تعتبر وحدها كافية كي يحصلوا على الأرباح المضمونة.

السياحة أم الإنتاج؟

ربما لا داعي للتأكيد على التوجه الحكومي الساعي إلى تعزيز مواقع الاستثمار الخاص في القطاعات السياحية والخدمية، باعتبارها من مصادر الربح الكبيرة المضمونة، والأمثلة باتت كثيرة على ذلك،

مع تضخيم دور وحجم القطاع الاستثماري الخاص بهذا المجال، وهذا ما أكده معاون وزير السياحة بقوله: «إن القطاع السياحي يعد من أكبر القطاعات التي تؤمن فرص عمل مباشرة خلال وضعها بالاستثمار وتشغيل المنشآت، كذلك تؤمن فرص عمل غير مباشرة من خلال ارتباط تنفيذها بعدد من المهن التي تؤمن احتياجات المشاريع السياحية خلال فترة الإنشاء والاستثمار والتشغيل».

بالمقابل، هناك عدم اهتمام حكومي، بل وإضعاف رسمي، للقطاعات الإنتاجية «الصناعية والزراعية والحرفية» سواء منها العامة أو الخاصة، الأهم والأكثر جدوى على المستوى الاقتصادي والوطني العام، وخاصة بالمرحلة الحالية بنتائجها وتداعياتها، وقد يبدو من المتعذر سرد ما تعرض له القطاع الإنتاجي من تراجع كبير، وخاصة خلال السنين الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لو قيس له الحصول على بعض المزايا والتسهيلات والامتيازات أعلاه لما وصل لما آل إليه حاله، وحالنا، وحال البلد، الآن!

تبلغ موازنة عام 2021 رقماً قياسياً جديداً بالليرة السورية 8500 مليار ليرة... أي: بسعر صرف السوق الذي أصبحت الحكومة تسعر عليه مستورداتها: حوالي 3,7 مليارات دولار، مع إعلان الحكومة أنها تنوي زيادة إيراداتها بنسبة 240%... مع بقاء عجز يقارب 2500 مليار، ستسدد بطرق متنوعة هذه المرة! تحتل المالية العامة العناوين الأساسية في العمل الحكومي، والموازنة تكشف بعض النوايا... كما تكشف مستوى التدهور في العامين الماضيين بالقياس إلى سنوات الأزمة السابقة.

موازنة 2021

تدهور العامين الماضيين يقابل 8 أعوام من الأزمة!



أولاً: تقليص نوعي للإنفاق العام

في كل سنة تقفز أرقام الموازنة العامة إلى عتبة جديدة مضيئة آلاف تربيونات الليرات... وفي 2021 فإن الحكومة ستزيد إنفاقها المعلن عن العام الحالي 2020 بنسبة: 112% وزيادة 4500 مليار ليرة. هذا بالطبع في الأرقام المعلنة، والتي لا نعلم إن أنفقت بالفعل في عام 2020، أو إن كانت ستتفق كاملة بالفعل في 2021. فكما قلنا وكررنا، الحكومة تخالف الدستور بتأخير إصدار قطع الموازنات، أي: الإنفاق الفعلي.

ولكن، وكما العادة فإنه مع تدهور قيمة الليرة والتراجع الكبير في قدرتها الشرائية، فإن هذه المبالغ تفقد قيمتها الحقيقية، فالحكومة تزيد كتلة الليرات في الموازنة، ولكنها عملياً تستطيع أن تشتري كميات أقل من القمح والمحروقات بهذه المبالغ الإضافية! لأنها تسعر وتدفع للمستوردين على دولار السوق.

وإن بقي سعر السوق في 2021 عند الحدود الحالية، فإن الموازنة ستكون قد زادت فعلياً عن مستوى 2020 بمقدار قد يقارب مليار دولار... ولكن لا شيء مضمون. فموازنة 2020 بدأت بقيمة تقارب 9,2 مليارات دولار، إذا أخذنا سعر الصرف الرسمي، ولكنها انتهت فعلياً إلى أقل 3,2 مليارات بسعر دولار السوق!

أما المقارنة الأهم، فهي مع فترة أطول، مثلاً: عند مقارنة رقم الموازنة الجديد والبالغ كما أشرنا 3,7 مليار دولار تقريباً، مع رقم الموازنة في عام 2018 مثلاً، والبالغ 3187 مليار ليرة في حينها. حيث التراجع يفوق النصف! فقيمة الموازنة في 2018 قاربت: 6,3 مليارات دولار وفق سعر السوق أيضاً في حينها المقارب لـ 500 ليرة وسطياً.

والتراجع في الإنفاق العام الذي يعكس دور ومهام جهاز الدولة كبير جداً خلال عامي احتداد الأزمة الاقتصادية في سورية، وتعمق الركود 2019-2020 ليصل إلى خسارة نصف فعالية ودور جهاز الدولة.

ثانياً: تخفيض نوعي

في الإنفاق الاستثماري

الجديد في موازنة عام 2021 أن الإنفاق الاستثماري العام، سيعتبر إلى نسبة: 17% من مجمل الموازنة... بينما كان يشكل في الأعوام السابقة نسبة تقارب الربع تقريباً من الموازنة! وهو تراجع كبير ومؤشر على إعلان للتوجه بأن الحكومة لن تنفق على منشآتها الصناعية، وعلى توسيع مساهمتها الإنتاجية المباشرة، مثل: توسيع عمليات توليد الطاقة، أو الطرق، أو الإنتاج الزراعي العام، كما في الدواجن مثلاً، أو منشآت جديدة في التعليم أو الصحة. بل ستخصص مجمل إنفاقها للإنفاق الإداري الخدمي، وكتلة الأجور.

المخصصات الاستثمارية في موازنة 2021 لن تتعدى 1500 مليار ليرة، وهي بالقياس

الدولة، وتتوقع زيادة هامة في الإيرادات منها...

زيادة الإيرادات بهذه النسبة الكبيرة تمل على مسعى جدي لرفع أسعار الخدمات والمواد الأساسية، ومسعى جدي لزيادة الإيرادات من استثمار أملاك الدولة والحصول على «إيرادات استثنائية أو إيرادات حقوق منها».

رابعاً: العجز والتمويل من السوق

في البيان المالي لموازنة 2021 يتبين أن رقم العجز سيبلغ 2484 مليار ليرة، بزيادة تقارب 1000 مليار... ولكن الأهم من رقم العجز وزيادته، هي مصادر تمويله، إذ يشير البيان المالي للحكومة بأن 500 مليار ليرة، وقاربة ثلث العجز سيتم تمويله عبر الأوراق المالية الحكومية، مثل: سندات الخزينة وشهادات الإيداع، وسيكون هناك 200 مليار منها للمشاركة الاستثمارية التنموية الحكومية. بينما الثلثان الباقيان سيتم تمويلها عبر الاستدانة من المصرف المركزي. إن وسيلة التمويل هذه تعكس عملياً استخدام الأموال المتكدسة في المصارف العاملة في السوق لتمويل الإنفاق الحكومي، وهي حتى الآن عند معدلات فائدة وسطية 7% تقريباً. كما يعتبر اللجوء إلى آلية التمويل هذه أفضل من اللجوء إلى إصدار المصرف المركزي للنفود الذي يحمل آثاراً تضخمية أكبر. ولكن تبقى المشكلة ليست في تأمين التمويل بمقدار ما هي في طريقة توظيفه... فالحصول على تمويل لمدة سنة أو سنتين دون أن يستطيع هذا المال أن يحقق زيادة إنتاجية، ونقل استثمارية، ومستوى توظيف وإنتاج ودخول إضافية، فإنه سيؤدي تحوّل هذه الآلية إلى عبء وليست رافعة.

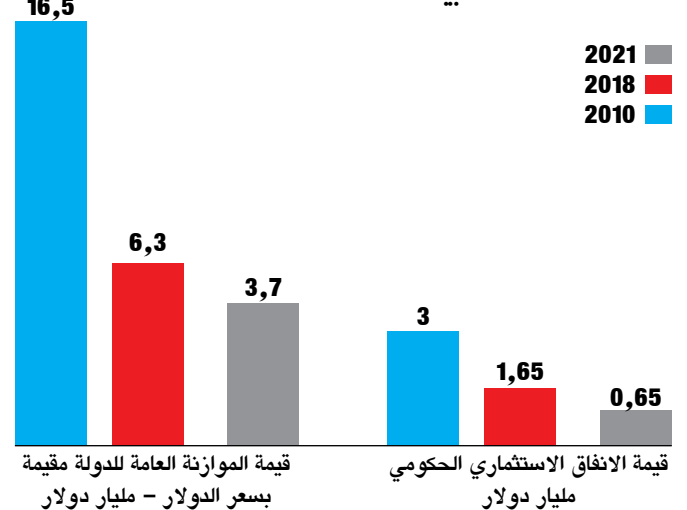
الفعلي لقدرتها الشرائية بالدولار تقارب حالياً 650 مليون دولار. بينما كانت القيم المخصصة في 2018 مثلاً 825 مليار ليرة، وحوالي: 1,65 مليار دولار. أما في عام 2010 فكانت القيم تبلغ 327 مليار ليرة، وحوالي 3 مليارات دولار. ومجدداً التراجع في الإنفاق الاستثماري الفعلي خلال العامين الأخيرين هو أكثر من التراجع في مجمل الإنفاق الاستثماري لجهاز الدولة خلال 8 سنوات من الأزمة!

ثالثاً: زيادة الإيرادات من رفع الأسعار واستثمار الحقوق!

أشار البيان المالي الحكومي لموازنة 2021 بأن زيادة الإيرادات العامة ستبلغ 3500 مليار ليرة إضافية عن العام الماضي، أي: مستوى التحصيل الضريبي، ورفع أسعار الخدمات الحكومية، وهي مصادر الإيرادات العامة الأساسية، ستؤدي إلى زيادة في المدفوعات المقدمة لجهاز الدولة بنسبة تفوق 140%. وهي زيادة ستأتي من الإيرادات الجارية أي: من الضرائب والرسوم ومن بدلات الخدمات، والتي تتضمن بند فروقات الأسعار، أي: حصة الحكومة من رفع أسعار خدماتها، وكذلك ستأتي إيرادات تقارب 3507 مليارات ليرة إيرادات استثمارية، ومن حقوق الدولة، وهذه تتوقع الحكومة أن تحقق زيادة كبيرة فيها تقارب 215% وزيادة تفوق 2400 مليار ليرة... ومثل هذه الزيادة لن تأتي من النشاط الإنتاجي الحكومي الذي لن تنفق عليه إلا القليل، بل ستأتي بالدرجة الأولى من الإيرادات الاستثنائية وحقوق الدولة «كما في حصة الدولة من الاتصالات مثلاً» إذ يبدو أن الحكومة ترسم على عملية واسعة للمشاركة الاستثمارية في أملاك وحقوق

خلال العامين
الماضيين حيث
أشدت الركود
وتدهورت قيمة
الليرة فإن الموازنة
العامة التي
تعكس دور جهاز
الدولة الاجتماعي
انخفضت بالقدر
الفعلي بمقدار
النصف!

تراجع قيم الموازنة العامة للدولة وإنفاقها الاستثماري بين 2010-2018-2021





المشكلة الأساسية في المالية هي السياسة الاقتصادية

والخاصة المتدهورة؟ هل تؤدي إلى زيادة عدد الأسرة في المشافي والقابلية لمواجهة الطوارئ؟ هل تؤدي إلى زيادة مستوردات أدوية الأمراض المزمنة المدعومة؟ هل يمكن مثلاً أن تؤدي آلاف المليارات هذه إلى تأمين وجبات غذائية بالحدود الدنيا للأطفال في المدارس، عل فقراء سورية يستعيدون الحافز لإرسال أولادهم إلى التعليم عوضاً عن إرسالهم إلى الشوارع والورش ليحصلوا قوتهم اليومي؟ أسئلة ليست رهن وزير المالية بطبيعة الحال، بل مرهونة بالقرار السياسي الاقتصادي الذي يحدد طريقة تخصيص الأموال والأولويات.

لا نستطيع أن نتفائل كثيراً طالما أن العزم معقود على تقليص الوزن الفعلي للموازنة إلى النصف... فالموازنة بمبالغ أكبر من ذلك لم تكن قادرة على حل أية مهمة من هذه المهمات، ولو بشكل جزئي... والمشكلة الأساسية هي في استمرارية وتوسع المصالح التي تقود دفة الأموال العامة، والتي تجعل «بلوعة الفساد» والهدر تتضخم وجهاز الدولة يتقلص عاماً بعد عام وأزمة بعد أخرى.

المشكلة الأساسية في المالية العامة السورية، ليست مشكلة مالية... بمقدار ما هي مشكلة السياسة الاقتصادية ككل. أي: الخيارات السياسية التي تحدد حجم دور جهاز الدولة وطبيعة دوره: على ماذا ينفق؟ من يدعم؟ أي دور يلعبه في حل المشكلات الاقتصادية الكبرى؟ مثل: تدهور الإنتاج والدخول وتوسع الفقر وتهاوي البنى التحتية وتوسع البطالة، من يستفيد من مئات آلاف المليارات المخصصة لتأمين الأساسيات؟ ما حصة فساد المتنفذين والمستوردين والشركاء والمتعاقدين مع جهاز الدولة؟ هل تؤدي هذه المليارات إلى إعادة رغيف الخبز ليكون متاحاً بسعر قليل وبكرامة وللجميع؟ هل تؤدي إلى زيادة إنتاج الدولة للبيض والفروج مثلاً؟ هل تؤدي إلى استعادة منظومة الشؤون العسكري وإلى إنتاج أسمدة أكثر وبسعر أقل؟ هل ستدفع نحو إعادة أحياء وقرى ومناطق مهجورة ومدمرة للحياة مجدداً وتعيد إليها أهلها؟ هل تؤدي إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية والمحافظة على أسعارها عند مستوى منخفض؟ هل تؤدي إلى إنتاج خيط غزل بسعر أقل ويخدم سوق الصناعات النسيجية العامة

تاريخ الدولارات الخارجية... ومصير الدولارات الداخلة؟



تحولت مسألة كتلة الدولارات السورية المحجوزة في أزمة المصارف اللبنانية إلى واحدة من العناوين الأساسية في الأسبوع الماضي، وعاد البعض بالأسباب إلى عشرات السنين وإلى بنية المنظومة الاقتصادية السورية ككل... وهو أمر منطقي، فالمسألة «تاريخية» أي: جرت لأسباب وتطورت نتيجة عوامل وتستمر نتيجة مصالح وآليات.

عشائر محمود

الخاصة السورية أحد عناوينها لم تستطع أن تنافس جدياً المنظومة المصرفية اللبنانية «بل كانت إلى حد بعيد امتداداً لها» ولم تجذب الأموال السورية التي بقيت تتدفق إلى المصارف اللبنانية... فالأخيرة كانت تتفاعل مع المتغيرات الدولية بمستوى أكبر وتجذب إليها كتلة لا بأس بها من التدفق المالي الدولي عقب أزمة عام 2008، وعبر أسعار فائدة وصلت إلى 35%...

«بيئة الأعمال غير الآمنة»

لدى أصحاب الأعمال مصطلح يكررونه كثيراً حول «بيئة الاستثمار»، لتوصف بيئة الأعمال والاستثمار في سورية بأنها «غير آمنة» وبيروقراطية» وهي السبب في خروج الأموال من سورية وعدم تدفقها إليها كما يقول البعض، الأمر الذي يعكس حقيقة موضوعية يمكن توصيفها بالتوصيفات السياسية الاقتصادية... فالتحرير الاقتصادي في سورية كان امتداداً لحالة الاحتكار والتمركز العالي للربح، وكان آلية لدخول قوى الفساد البيروقراطية الكبرى إلى شركات واسعة في السوق وخارج جهاز الدولة، ولكن باستخدام وزنه.

فتجري مثلاً عرقلة بيروقراطية لمشاريع لا تقبل الشراكة، ويتسهل - إلى حدود قصوى - تشكيل الكيانات الاقتصادية والمالية الكبرى، التي تعلن هذه الشراكة كما في الشركات القابضة. وبينما يريد رجال الأعمال وأصحاب الثروة في السوق التحرر من بيروقراطية جهاز الدولة وتحويله إلى سهل لأعمالهم، وإتاحة «تقاسم أكثر عدالة» للربح، فإن التحرر الاقتصادي أبقي على بيروقراطية جهاز الدولة كأداة في يد قوى الإثراء عبر الفساد، التي تعطي وتأخذ، ولكنها بالمقابل قوة اقتصادية منافسة لبيئة الأعمال التقليدية، وهي منافس حاسم يمتلك القرار في السياسة الاقتصادية والمالية، وفي الموافقة والمنع وهذا ما يسميه أصحاب الأعمال «بعدم الأمان».

وكل هذا قبل الأزمة، أي: قبل تدهور بيئة الاستثمار والإنتاج والبنى التحتية بشكل واسع، والتي تدفع رؤوس الأموال المنتجة والرابحة والمستقرة للخروج...

عموماً يعرف الجميع، بأن خروج الأموال من سورية وتهريبها هو أمر قديم، وهو نتيجة لتفاعلات في المنظومة الاقتصادية والسياسية، جوهرها تكسب أرباح هامة وضعف الاستثمار داخل البلاد بسبب ضعف ربحية الاستثمار، فعموماً الأرباح في سورية كانت تحصل على 75% من الدخل السنوي الإجمالي، ولكن أصحاب الأرباح لا يستثمرون إلا ما هو أقل من 20% من الناتج... والمستثمرون الأساسيون كانوا من صغار ومتوسطي أصحاب الربح: المزارعون السوريون وأصحاب الورش والمعامل الصناعية بالدرجة الأولى... بينما شريحة المتخمين الذين يحصلون على أموالهم بالسهل والسريع فكانوا يخرجون جزءاً هاماً منها تاريخياً.

أما لبنان فهو الوجهة الأقرب والأسهل، وهو مركز مصرفي إقليمي منذ تأسيسه وواحدة من الوجهات الأساسية لاستقرار الأموال أو لعبورها إلى مصارف الغرب.

موجات خروج الأموال السورية

الموجة الأولى من خروج الأموال يعيدها البعض إلى عصر التأميم، والموجة الثانية تعود إلى مرحلة السبعينات وتوسع كبير في حلقات الفساد الكبرى والثروات البيروقراطية التي ساهم فيها تدفق أموال الخليج النفطية إلى سورية، ومن ثم أزمة الثمانينات والتهووي في قيمة الليرة، وترسخ سوق سوداء للعبة، والوجود السوري في لبنان وتحديداً خلال التسعينات أي: ما بعد اتفاق الطائف، حيث يدور المال الخليجي في دوائر الفساد اللبنانية تحت مسمى إعادة الإعمار، في ظل وجود سوري «سياسي واقتصادي» يلعب دوراً هاماً في هذه المنظومة الفاسدة المتشكلة في حينها ويساهم في حصول قوى سورية هامة على حصة من عملية النهب الكبرى للبنان التي شاركت فيها كل النخب الحاكمة والمؤثرة لبنانياً وإقليمياً.

أما لاحقاً فإن مرحلة «التحرر الاقتصادي والتجاري السوري» التي كانت المصارف

طرق التهريب وسوق العملة السوداء

عندما يتوفر السبب الموضوعي لهروب الأموال، تتوفر كل السبل المشروعة وغير المشروعة لخروجها. فالمصارف الخاصة يمكن أن تكون وسيلة لإخراج الأموال عبر حركة حساباتها مع بنوكها الأم في الخارج، والتجارة الخارجية يمكن أن تكون إحدى الطرق عبر تضخيم أرقام الصفقات والمدفوعات الخارجية لإخراج أموال عبرها... وصولاً إلى تهريب الأموال بالشاحنات كما تهرب الأغنام والخضار، فالحدود السورية لم تعرف «الضبط الجدي» يوماً، وكان انفلاتها ولا يزال مصر رزق أساسي لشبكات فساد هامة ومهيمنة. أخيراً: فإن السوق السوداء للعملة الصعبة هي حلقة أساسية من حلقات تهريب الأموال، فخروج الأرباح من سورية إلى لبنان مثلاً يحتاج إلى تحويلها من ربح بالليرة إلى دولار يودع في المصارف اللبنانية... وجزء من هذه العملية يتم في السوق اللبنانية ولكنه هامشي، أما الجزء الأهم فهو يتم في السوق السورية، حيث تتوفر دائماً كتلة دولار متاحة للمضاربة. إن هذه الكتلة المضاربة من الدولار «عالية الشأن» ومصادرها عديدة، ولكن الأدوات البيروقراطية والسياسات النقدية المدروسة هي من أهم داعميها. فعندما يكون سعر الدولار الرسمي بفارق عن سعر دولار السوق بنسبة 100% فإن دولاراً واحداً لن ينتجه إلى

المنافذ الرسمية، وسيجد ملايين المغتربين السوريين طريقاً عبر قنوات السوق السوداء لإيصال الأموال لنوهم كاملة. وهذه النتيجة المحسومة لهذا السعر الرسمي الوهمي... (الذي لم تعد تسعر به الحكومة حتى مستورداتها!) تؤدي عملياً إلى تزويد السوق السوداء بـ 3 مليارات دولار سنوياً بالحدود الدنيا من تحويلات المغتربين فقط، وفق آخر رقم رسمي للحلوات. إن هذه المليارات من الدولارات تشتريها قوى السوق السوداء وتبيعها عملياً لهؤلاء الذين يهربون أموالهم إلى لبنان وغيره. ولو أن هذه الكتلة تصل إلى القنوات الرسمية لأصبح تهريب الأموال للخارج أصعب، ولكن استقرار سعر الليرة أعلى، وجدوى الاستثمار وربحيته أيضاً أعلى، ولعل حافز تهريب الأموال وتحديداً مع انتهاء الربح الجنوبي من الإيداع في المنظومة المصرفية اللبنانية مع إصابتها «بالجلطة». بالفعل، كان لخسارة الدولارات المدعومة في المصارف اللبنانية أثر على تأمين الدولار لعمليات الاستيراد، التي كان جزء هام منها يتم عبر المصارف اللبنانية، وشكلاً طلباً أعلى على كتلة الدولار الموجودة في السوق السورية... ولكن هذا آخر وأضعف حلقة في المصيبة الاقتصادية الكلية في سورية: التي أولتها: الفساد، وآخرها الفساد، وما بينها مئات القنوات والأدوات.

عندما يتوفر السبب الموضوعي لهروب الأموال تتوفر كل السبل المشروعة وغير المشروعة لخروجها عبر المصارف الخاصة وحركة حساباتها مع بنوكها الأم في الخارج

كان الله في عون شعبك يا سورية



لك حتى مصرياتنا يلي منموت لنحصل عليها مو إلنا... فيكون تتخيلو بشاعة أخلاقون وفجعتون؟؟
قال: «لا خير في أمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تصنع»
الاعباء كلمالها عم تزيد ع كاهل الأسر السورية من رب أو ربة الأسرة.. حتى الأولاد زادت عليهم حسرتون وتمنيهن....

حياتنا كلمالها عم تتبلور وتتحول وتتبدل أكثر وأكثر ونحن تحت رعاية الحكومة والحيثان اللي عم ترعى مصالحهم...

ما في حلول جدية... أو بالأحرى ما في شي عم يشبع بطونون الكبيرة لشهوانيين المصاري.. يلي اعدين تحت أمرة ومشورة الحكومة.. أو عم يمشوا الحكومة ع كيوف كيوفهم يمكن!!!
الله أعلم...

بدا حل جذري وجدي لهل الوضع يلي صار أكبر من الماساوي...

بدا ينتهي كل هل الانحلال الأخلاقي اللي عم ينفشونا عليه... بدا ينحط حد لهل التجار البلهوطية يلي ما عم يشبعوا...

بدا نحصل حقوقنا كاملة ابتداءً من الأكل من دون ضرب منية واعتباروا رفاهية وانتهاءً لحقنا بالحصول ع الرفاهية الحقيقية...

بدا يتبطل ينقلنا «كان الله في عون شعبك يا سورية».

فهمانين عليي كيف؟؟

المتسول يقعد ع الرصيف ويشحد أو يفتل بين العالم أو يقعد حد المطاعم والكفريات كرمال حدا يتحنن عليه.. أبداً...

التسول صار بمفهوم مغيب ومُخزي أكثر من منظرو أو مفهوم... صاروا بعض المتسولين من الأطفال يمارسوا أفعال لا أخلاقية كمان مثل السرقة والنهب....

مثل الحادثة يلي صارت من كم يوم بأحد أحياء دمشق «بيجي طفل متسول بيطلب من حدا يعطيه خبز صمون وهو طالع من الفرن.. والشخص فعلاً بيعطيه صمون.. بس للأسف ما اكتفا بهل التنتين يلي أخذون منو... فما كان إلا إنو هل الطفل يسرق كيس الصمون من الشخص وبيهرب..»

يعني مفهوم السلب والنهب والسرقة كمان بطلت تكون مخصصة لقصاص فتح أبواب البيوت وسرقة البيت... صارت السرقة كمان - سرقة اللقمة من تمو للشخص الماشي بالطريق وعم ياكل للأسف!!!

الجوع وصل البعض للأفعال الأخلاقية غصباً عنهم.... دمر بيوت ودمر نفسيات وعمل تفكك أسري رهيب... ومن تحت راس مين سيد راسي؟؟!! أنا بقلكون... من تحت راس حكومتنا يلي ما عندنا قدرة ع ضبط أو متابعة ولا شي....

من تحت راس الحيثان والفاسدين- الحرامية- البلهوطية- شفاط المصاري...

لك إنتاجنا برغم مشاكلو مو إلنا... محصول زراعتنا برغم قلتو مو إلنا...

أجنحتون- بتصرفاتون يلي صيفانين مثل الونش... مالون شغلة أو عملة غير يرفعوا بهل الأسعار- خلو الجرايم تزيد أكثر من الأول...

هل الارتفاع الجنوني هاد يلي محطوط تحت شعار «لا يحتمل».. انعكس سلباً حتى على أخلاق البعض من الجوعانين.... ويمكن هاد اللي بدهن ياه اللي ما بيتسموا...

يعني مثلاً الغلا الفاحش... عمل تهدم وتفكك اجتماعي- أسري... كيف؟ عنا شقين لهل الـ «كيف»... يعني عنا أهل البيت وعنا الضيوف...

الضيوف صاروا يستحو بحالون يروحوا يعملو زيارات كرمال ما يكونوا غلظة ويكلفوا أهل البيت بحق حتى فنجان القهوة... مثل ما بتعرفوا أسعار القهوة قريبة من أسعار غرام الذهب «18 قيراط».

فما بالكون إذا حدا راح لعند حدا ولقاءه حاطت أكل ونزل ليشاركوا؟؟؟

رح يكون خربلو بيتو من دون مبالغة...

وأهل البيت بطلوا يعزموا حدا لعندون مثل ما كان موجود بثقافتنا ونقول لحدا تفضلوا لعنا أو عازمينكون ع الغدا أو العشا!!!

تخيلوا صارت صفة الكرم يلي فينا ومربايين عليها هي عبء مادي فظيع ع جيبتنا... متخيلين لوين وصلونا يلي ما بيتسموا؟؟؟

صار الواحد يبسحتي يقول تفضل كول معنا...

التسول، وما أدراك ما التسول؟؟؟؟!! التسول ما عاد بسورية مفهوم إنو هاد

بالشهر القيل الأخير من السنة الملعونة والكارثية يلي اسمها 2020، ما انتهى فيها الشكل الجنوني من ارتفاع الأسعار... أسعار السلع- المواد المدعومة- المحروقات- اللباس- الأدوية... إلخ..

دعاء دادو

هل المرة، ارتفاع الأسعار والتدهور الكبير لقيمة الليرة السورية- الجشع- الطمع- الاحتكار ما خلى الشعب السوري يتحمل أعباء إضافية وطاقة كبيرة فوق طاقتون!!!

لا أبداً، عدينا من هل المرحلة الحمد لله... وقطعنا أشواط أبعد منها بكثير... وصلنا للشوط يلي صار يعتبر فيه الحصول على الخبز «المرتفع السعر» من الرفاهية... وطبعاً هي أقل الشئ...

أما بالنسبة للقصاص الباقية من «الفواكه- اللحوم- اللباس... إلخ»، فصاروا يعتبرولنا ياهون من «الكماليات أو رفاهية زائدة» يلي بلا طعمة ومالها لزوم...

ارتفاع الأسعار الخيالي والجنوني يلي ما عم يوقف ولا عم يهدي حول الوضع يلي يمكن فينا نقول عنو «عادي» لوضع خيالي مخيف...

الارتفاع ما عاد صار بس ننام ع سعر ونفيع ع سعر أعلى!!

أبداً، هل الارتفاع صار أكبر من هيك بكثير... أكبر من إنو نحطو تحت مسمى «تجوير- تفجير- إذلال...».

هل قلة الضمير وأخلاق التجار والمسؤولين عنون ومحططين تحت

عدرا العمالية.. الأكشاك والتعدي على الوجائب



وصلت أسماع أهالي وقاطني المدينة العمالية في عدرا أخبار إحالة المكتب التنفيذي في ضاحية قدسيا للقضاء، على ضوء التجاوزات في رخص البناء الممنوحة في عدة مناطق من الضاحية، والتحايل على أحكام المرسوم 40 للعام 2012، وتساءل هؤلاء عن مآل المخالفات والتجاوزات في مدينتهم، وخاصة على مستوى الأكشاك؟!

■ مراسل قاسيون

فقد تزايدت أعداد الأكشاك في المدينة خلال السنوات القليلة الماضية أضغافاً مضاعفة، وطبعاً جرى ذلك بعد عام 2012 حكماً، متعدياً على الوجائب والحدائق، ومتجاوزة اعتبارها أكشاك، لتصبح بعضها محلاً كبيراً بمواصفاتها ومساحاتها وأحجامها، وطبعاً كل ذلك على مرأى وسماع ومعرفة محافظة ريف دمشق، والبلدية القديمة والحالية، بالإضافة إلى المؤسسة العامة للإسكان، باعتبارها ما زالت مسؤولة مباشرة عن الملكيات والمخططات!

استسهال التعدي على الملكيات العامة

المشهد العام الطاغى على الحدائق والوجائب في المدينة العمالية، هو انتشار الأكشاك فيها بدلاً من الأشجار والنباتات، وكأن كل منها عبارة عن رقعة صحراوية وقد نبتت فيها مجموعة من الأكشاك العشوائية! والمشكلة بالنسبة للأهالي على هذا المستوى ليست في زيادة أعداد الأكشاك فقط، بل في استسهال التعدي على الملكيات العامة في المدينة من وجائب محيطة بالأبنية وحدائق، بل وأرصعة أيضاً، بحيث أصبحت وكأنها مالا «داشراً» على أيدي المخالفين والمستثمرين لهذه الأكشاك، والأسوأ من ذلك هو استكمال هذا التعدي بوضع اليد على الأرض المحيطة ببعض الأكشاك المشادة في الوجائب، فالبعض وضع أسواراً وشباكاً تسيجها، وكأنها باتت ملكية خاصة، وحتى أن البلدية لا تقوم بإعادة تشجير هذه الرقع التي أصبحت متصحرة، ولا تقوم بسقاية المتبقي فيها من

أشجار على قلتها!.

أما أسوأ الأسوأ، فهو الأذى البصري بسبب تباين مواصفات الأكشاك فيما بينها، من حيث المساحة والارتفاع ونوعية مواد الإنشادة، فمنها البيتونية ومنها الحديدية، ومنها عبارة عن صاج وشباك فقط، وكل منها تقتطع مساحات إضافية من محيطها، ربما بحسب وزن المحسوبة والوساطة وعوامل الاستقواء الأخرى!.

خارج المخططات والتعليمات

الأهالي، ومع أخذهم بعين الاعتبار لبعض الرخص الممنوحة تحت مسمى «ذوي الشهداء» مؤخراً، والتي جُبرت بالنتيجة لمصلحة المستثمرين استغلالاً للبعض من هؤلاء، إلا أن موضوع الأكشاك عموماً من المفترض أن يقتصر بالحاجة الفعلية للمدينة منها، من حيث العدد الإجمالي، ووفقاً لما تقدمه كل منها من خدمات، وبحسب خريطة توزيع تأخذ بعين الاعتبار حاجة كل جزيرة من الجزر فيها، وبما يتناسب مع أعداد السكان، والأهم هو: توحيد المواصفة لهذه الأكشاك من حيث المساحة والارتفاع ومواد الإنشادة.

فمن المستغرب مثلاً أن تتلاقص بعض الأكشاك بجانب بعضها البعض في بعض الشوارع، التي تعتبر رئيسة، مشكلة سوقاً كبيراً غير منظم ومنضبط، بينما تقتقد بعض الأماكن لأي كشك فيها. في المقابل، يبدو من المستغرب أن بعض الأماكن الموضوعة وفقاً للمخططات على أنها أسواق، أو أماكن لتقديم الخدمات العامة عبر الأكشاك المجهزة، مهمة حتى الآن، بما في ذلك السوق المركزي في المدينة. وبهذا الصدد يسجل الغياب التام لدور البلدية والمؤسسة العامة للإسكان، وكذلك

محافظة ريف دمشق، بالإضافة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال، حيث من المفترض أن هناك مخططات موضوعة للمدينة بعهد هذه الجهات مجتمعة، كما هناك تعليمات نازمة بما يخص الأكشاك والمحال التجارية والأسواق.

مشكلة صحية وفنية إضافية

أما السلبية الكبيرة التي تضاف بعد كل ذلك فهي ترتبط ببعض الأكشاك التي تعمل بمجالات المأكولات والأطعمة الجاهزة «فطائر - شاورما - سندويش - فراريج نيئة ومشاوي»...، فعلى الرغم من أهمية وضرورة هذه الخدمات، إلا أنها من المفترض أن تقتصر بالكثير من الشروط الصحية والفنية، والتي من المستحيل توفيرها على مستوى أكشاك مشادة في الوجائب، وخاصة بما يتعلق بشبكات المياه والصرف الصحي، حتى ولو جرى تمديدتها في غفلة عن الأعين أو على مرأى! فقد تحولت بعض الوجائب التي تمارس فيها

بعض الأكشاك هذه الأعمال - وبدلاً من أن تكون مساحات مشجرة مفتوحة للتنفس في محيط الأبنية - إلى بؤرة للروائح الكريهة، مستقطبة الحشرات ليلاً ونهاراً، والقوارض والكلاب الشاردة ليلاً.

بانتظار محافظة ريف دمشق

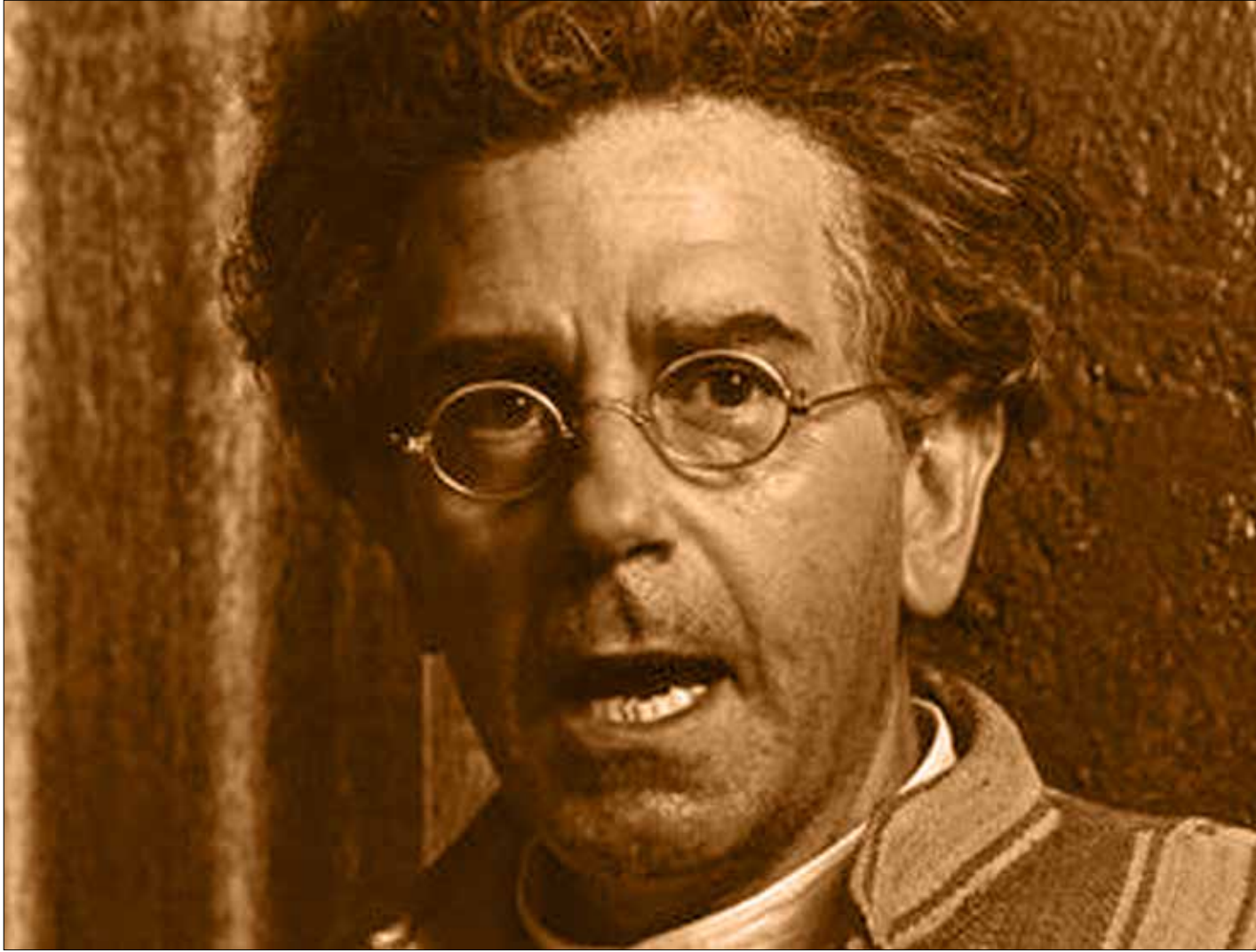
الأهالي بانتظار أن تستنفر محافظة ريف دمشق بشكل جدي من أجل وضع حد للتجاوزات، ولمخالفة وقمع كل المخالفات في المدينة العمالية في عدرا، وخاصة بما يتعلق بالتعدي على الملكيات العامة من وجائب وحدائق، وبحسب القوانين والتعليمات النافذة، بعيداً عن كل عوامل المحسوبة والوساطة والاستقواء والفساد، كما استنشرت في بعض البلديات في ريف دمشق، على ألا يكون ذلك وكأنه «أعراض نخوة مفاجئة» تخبو مع الزمن، لتستعيد المخالفات نشاطها مجدداً على حساب الحقوق العامة والخاصة.

مشكلة ليست هامشية

على هامش الحديث عن مشكلة الأكشاك، تجدر الإشارة إلى مشكلة متفاقمة وهامة تتعلق بالموصلات من وإلى المدينة، وهي ليست مشكلة هامشية إطلاقاً. ففي صباح كل يوم تجد هناك تجمعاً بشرياً كبيراً منتشراً في المكان المخصص لانطلاق السرافيس داخل المدينة، اعتباراً من مدخل المدينة وصولاً إلى ساحة الانطلاق، ولا سرافيس تقل هؤلاء كي يلحقوا بأعمالهم أو جامعاتهم، الأمر الذي يضطرهم للوقوف لساعات وسائط النقل المتوفرة الأخرى، تكاس أو فانات صغيرة، والتي يتقاضى سائقها مبلغ 1000 ليرة من كل راكب لنقله إلى دمشق، وكذلك الحال خلال بقية ساعات النهار، وخلال مسيرة العودة من دمشق إلى المدينة، حيث يضطر البعض للاستعانة بالسرافيس العاملة على خطوط أخرى، طبعاً لقاء أجر مضاعف، أي 400 أو 500 ليرة عن كل راكب، بحيث أصبحت أجور النقل الصباحي والمسائي تشكل عبئاً مالياً كبيراً على القاطنين في المدينة، على حساب ضرورتهم الحياتية الأخرى.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن شركة النقل الداخلي خصصت رحلتين صباحية من المدينة إلى دمشق، وأخرى مساءً من دمشق إلى المدينة، لكنها غير كافية لحل المشكلة «الأزمة» المتفاقمة. أما أين السرافيس، المرخصة والمسجلة للعمل على الخط، فهذا بعلم المسؤولين عن الخط، والبلدية طبعاً؟!

غرامشي عن العلم كإيديولوجيا وتحويله إلى «أفيون جديد»



شَهِدَ تطوُّر العلوم في القرن العشرين ظاهرةً فريدة: «تقدّيس العلم» و«عبادة شخصية» العلماء، لدرجة تحويل العلم لدى غالبية الناس إلى «دين جديد» بكل ما يرافقه من «جمود عقائدي»، كنظرٍ لا يقل خطراً وضرراً عن قطبه الآخر «العدمية» وإنكار أية ثوابت علمية، وهو أمر مرفوض كأول بالطبع. لكن ما لا يعطى حقه بالنقاش هو: أن التعصّب «العلمي»، بمعنى الجمود، يبلغ أحياناً حد «التكفير» لمن ينجرّ على انتقاد «أنبيائه»، ملحقاً الضرر حتى بإنجازاتهم، ومعرّفاً تصحيح الأخطاء، وخاصة في ظل محاربة الديالكتيك المادي، وسيادة المثالية.

■ انطونيو غرامشي
تصريب: د. اسامة دليقان

لا شك أن أزمة العلم الحديث ظاهرة معقدة ومتعددة العوامل، يمكن البحث عن جزء مهم من تفسيرها في البنية التحتية للرأسمالية في طور تعفُّنها «الإمبريالية»، لكن جزءاً آخر له علاقة بالموقع الخاص للعلم كبنيان فوقي، الأمر الذي ناقشه غرامشي في عدد من ملحوظاته في دفاتر السجن. نقدم في هذه المادة تعريب اثنتين من ملحوظات غرامشي الأكثر صلة بالموضوع: 38 و39 من دفتر السجن رقم 11، 1932-1933، والتي ليست من المصادفة أن كتبهما مباشرة بعد ملاحظات انتقد فيها تفاقم أزمة التأويلات المثالية والذاتية لثورة الفيزياء الحديثة أوائل القرن العشرين، بشكل يوافق تماماً انتقادات لينين الذي استبصر بدايات هذه الأزمة «المستمرة حتى اليوم» في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» (1909).

العلم كإيديولوجيا

إن اعتبار العلم الأساس الذي تقوم عليه الحياة، تحويله إلى التصوُّر عن العالم على وجه الامتياز، التصوُّر الذي يرفع النقاب المتشكّل من الوهم الإيديولوجي ويترك الإنسانية وجهاً لوجه أمام الواقع كما يوجد فعلياً، إنما يعني الرجوع القهقري إلى المفهوم القائل بأن فلسفة الممارسة تحتاج إلى دعائم فلسفية من خارجها. لكن في الواقع الفعلي، فإن العلم أيضاً هو بنيان فوقي، إيديولوجيا. ومع ذلك، ألا يمكن القول بأن في دراسة البنى الفوقية، يحتل العلم مكانة متميّزة، نظراً لأن رد فعله على البنية هو رد فعل من نوع خاص، أعظم في امتداد التطوُّر واستمراريته، ولا سيما منذ القرن الثامن عشر فصاعداً، عندما نال العلم منزلته الخاصة من الاحترام العام؟ إن كون العلم هو أيضاً بنيان فوقي، لهو أمر يتجلّى كذلك في واقع أنه مرّ بفترات كاملة من الكسوف، محجوباً آنذاك بإيديولوجيا سائدة أخرى، هي الدين، الذي ادّعى أنه امتص العلم ذاته؛ فعلم وتكنولوجيا العرب ظهرا بالنسبة للمسيحيين كأنها من أعمال السحر الخالص. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود التي يبذلها العلماء، فإن العلم لا يظهر البتة كفكرة موضوعية عارية، بل يظهر دوماً في أثواب من إيديولوجيا، وبمعنى ملموس، العلم هو اتحاد الواقعة الموضوعية مع فرضية أو منظومة من الفرضيات تتجاوز الواقعة الموضوعية المحضة. ومع ذلك، يبقى صحيحاً أنه في هذا الحقل يكون من السهل نسبياً تمييز الفكرة الموضوعية عن منظومة الفرضيات بوساطة عملية التجريد اللازمة

داخلياً للمنهج العلمي بحد ذاته، بطريقة تمكّن المرء من امتلاك أحدهما ورفض الآخر. ولهذا السبب تستطيع مجموعة اجتماعية أن تمتلك علم مجموعة أخرى دون أن تقبل بإيديولوجيتها «إيديولوجيا الارتقاء المبتذل، على سبيل المثال»، ولذلك فإن ملاحظات ميسيرولي «وسوريل»، في هذا الصدد، مجانية للصواب.

الجهل الشعبي حول العلم

من الملاحظ، أنه إلى جانب السطحية القصوى في الافتتان بالعلوم، ثمة في الواقع أشد الجهل بالوقائع العلمية والطرائق العلمية. إنه لوضع صعب ويزداد صعوبة بسبب التخصص المتزايد لفروع جديدة من البحث. إن الخرافة العلمية تحمل أوهاماً سخيفة وتصوّرات طفولية تترفع حتى الخرافة الدينية عن الإتيان بمثلها. لقد ولّد التقدم العلمي إيماناً بمخلص جديد منتظر كي يأتي ويقم الفردوس على الأرض. وبأن قوى الطبيعة، ومن دون أي تدخل من كدح الإنسان، بل بفعل اليات لا تتفك تقترب من الكمال، سوف تمنح المجتمع وفرة من كل شيء ضروري لإشباع حاجاته والعيش بيسر. إن هذا الافتتان - الإيمان السطحي المجرد بقدرة البشرية الصانعة للمعجزات - قد أذى، وللمفارقة، إلى العكس، إلى إحداث العقم في أساسات هذه القدرة بالذات، والقضاء على كل شغف بالعمل الملموس والضروري، لصالح الانغماس في الأوهام، كما لو أن المرء صار يدخن نوعاً جيداً من الأفيون. إن لهذا الأمر مخاطر جلية، ولا بد من مكافحته بشتى السبل، وأهم هذه السبل هي: تحصيل معرفة أفضل بأفكار العلم الأساسية من خلال ترويض العلم على أن يضطلع بذلك العلماء والدارسون الجديون، مع كف يد الصحافيين العارفين بكل شيء، وأصحاب الآراء الذاتية

«العلم لا يظهر البتة

كفكرة موضوعية

عارية بل يظهر

دوماً في أثواب من

إيديولوجيا وبمعنى

لملموس العلم

هو اتحاد الواقعة

الموضوعية مع

فرضية أو منظومة

من الفرضيات

تتجاوز الواقعة

الموضوعية

المحضّة

والتعليم الذاتي، عن القيام بذلك في هذا العالم. وفي الواقع الفعلي، ونظراً لأن العلم يؤمل منه الكثير، يتم تصوُّره وكأنه شكل عال من أعمال السحر، وبسبب هذا لا يتمكّن المرء من التقييم الواقعي لما ينبغي على العلم أن يقدمه من أشياء ذات طبيعة ملموسة.

هوامش توضيحية

(1) من هامش محرر الطبعة الإنكليزية: كان ماريو ميسيرولي Mario Missiroli «1886-1974» صحافياً ليبرالياً بارزاً، ويسارياً متطرفاً قبل أن يستسلم للفاشية. زعم أن العلم «تصوُّر برجوازي وامتياز طبقي... والعلم في تأكيده على موضوعية قوانينه وتوكيده على مثبوتية الوجود والمعرفة، فإنه يتمسك بالنظام السلطوي القائم» «صحيفة النظام الجديد L'Ordina Nuovo، 19 تموز 1919». (2) هامش من المعرب: «فلسفة الممارسة» هي الماركسية بمصطلح غرامشي. «مذهب الارتقاء المبتذل» vulgar evolutionism تسمية غرامشي لمذهب انتقده في عدة مواضع من دفاتر السجن، ولا سيما أثناء نقده لعلم الاجتماع «السوسيولوجيا» وللطريقة غير الديالكتيكية لنيكولاي بوخارين مؤلف «الكتيب الشعبي»، أو «المادية التاريخية: نظام علم اجتماع» وعنوانه الفرعي بالطبعة الروسية «كتاب دراسي شعبي لعلم الاجتماع الماركسي». ففي الدفتر 11، الملحوظة 25، كتب غرامشي: «تكمن الارتقائية المبتذلة في جذر علم الاجتماع، وعلم الاجتماع غير قادر على معرفة المبدأ الديالكتيكي بمروره من الكمية إلى الكيفية. ولكن هذا المرور يثير الاضطراب في أي شكل من الارتقاء، وفي أي قانون للانتظام المتجانس المفهوم بمعنى ارتقائي مبتذل». وفي موضع لاحق من الملحوظة نفسها يتابع «بالطبع لا يعني هذا بأن البحث عن «قوانين» الانتظام المتجانس

ليس مسعى مفيداً ومهماً، ولا أن دراسة المشاهدات المباشرة عن فن السياسة دراسة غير هادفة. ولكن على المرء تسمية الأشياء بمسمياتها، وأن يسمي الدراسات الحالية من هذا النوع بما هي عليه حقاً». وبسياق نقده لإدوارد برنشتاين «الدفتر 16، الملحوظة 26» كتب غرامشي: «تحت مظهر تأويل «قويم» للديالكتيك، وخلف ادعاء برنشتاين بأن الحركة هي كل شيء والغاية لا شيء، يختفي تصوُّر ميكانيكي عن الحياة والحركة التاريخية، يعتبر قوى البشرية سلبية وغير واعية، وعنصر لا يختلف عن الأشياء المادية، إن المفهوم الارتقائي المبتذل، بمعناه وفق المذهب الطبيعي، يتم إحلاله هنا مكان المفهوم الديناميكي والتطوري». من الواضح أن ما ينتقده غرامشي هنا هو غياب الفهم الديالكتيكي لوحدة وتناقض جانبي التطور «الارتقائي/التدريجي evolutionary، والثوري/عبر قفزات revolutionary».

المصادر:

Gramsci, Antonio, "Further selections from the prison notebooks". Edited and translated by Derek Boothman. Published simultaneously by Lawrence & Wishart, London, and the University of Minnesota Press, USA, 1995. pp. 293-295, 461, 557.

Gramsci, Antonio, "Selections from the prison notebooks". Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. Published simultaneously by Lawrence & Wishart, London, and International Publishers, New York, 1971. pp. 426-427.

نادي «دول الفوضى» يرحب بالولايات المتحدة



المتحدة لأخذ الأنفاس. المثال الأول: على ما نحاول قوله هو حول العلاقات الأمريكية-الروسية، فترامب أراد علاقات جيدة مع روسيا، وكان قد تطرق لهذا الأمر مرات عدة في كثير من المناسبات أثناء حملته الانتخابية السابقة، وأثناء فترة رئاسته، لكن ما جرى على أرض الواقع مختلف كلياً، فترامب لم يستطع تطوير العلاقة مع روسيا لا بل تراجعت إلى مستوى غير مسبوق. فوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وصف هذه العلاقة في 2018 بأنها الأسوأ في تاريخ العلاقات بين واشنطن وموسكو! أي أن رغبة ترامب هذه لم تترجم على شكل أفعال ملموسة، بسبب درجة المقاومة من قبل خصومه داخل المنظومة القائمة، وهذا ما نراه أيضاً في إستراتيجية ترامب للتعامل مع إيران، فقد بدأ الرئيس الأمريكي «منتهى الصلاحية» بالانسحاب من الاتفاق النووي، وحاول بشكل نشيط لعزل إيران وحصارها، وانتهت محاولاته بالفشل أيضاً بعد فشل مساعيه لإعادة فرض حظر التسلح الدولي في مجلس الأمن، في هذه المرة كان للمنافسين الدوليين الدور الأبرز في إعاقة هذه المحاولات المحمومة بغض النظر عن العوائق التي وضعت في وجه ترامب، والتي لا يمكن الفصل بينها، سواء أكانت التراجع والانقسام الداخلي، أو كانت وجود قوى أخرى في العالم، مثل: روسيا والصين اللتين نجحتا بوضع حد للنموذج الأمريكي العالمي، لم ينجح الرئيس الـ 45 للولايات المتحدة بتحقيق مبتغاه، ولن ينجح الرئيس الذي سيليه للأسباب ذاتها، فالانقسام والتراجع حاصل ويتصاعد، والتوازن الدولي يتغير بغير صالح الولايات المتحدة.

الانتخابية التي قطعها، ينسى أنه فشل في الوصول إلى هدفه الأساسي المعلن من حملته، ويستعد بايدين- إن وصل إلى رئاسة الولايات المتحدة- لملاقاة المصير ذاته. فلا شك أن لترامب وبايدين تصورات مختلفة حول عدد لا بأس به من القضايا، لكن الانقسام الداخلي سيكون معيقاً في كلتا الحالتين، فترامب لم يستطع بسبب توازنات القوى الداخلية التصرف على هوى التيار الذي يمثله وبايدين سيواجه ظروفاً مشابهة إن لم يكن أكثر صعوبة من ترامب. فتمسك الأخير بالبيت الأبيض له دلالة رمزية. فأرواح ساكنيه القدامى سترافق بايدين وتقلق نومه المتقطع.

هل من الممكن انتقال السلطة! إذا ما تم الإعلان عن النتائج قريباً وحسم رسمياً موضوع الفائز في الانتخابات الرئاسية سيجري كما ينص الدستور والقانون الأمريكي نقل تدريجي سريع للسلطة، التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي الحالي إلى الرئيس الجديد، لكن بعيداً عن الإطار القانوني الشكلي لهذه العملية، ينبغي أن نطرح سؤالاً جدياً حول إمكانية إنجاز هذه العملية في الواقع، فالانقسام والتناحر العالي الموجود لن يسمح بممارسة هذه السلطة بشكل فعلي، فترامب واجه خلال سنوات حكمه الأربع عوائق صعبة التجاوز وضعت أمام «سلطته» بكل الطرق «القانونية» الممكنة، وهذا لن يكون مختلفاً عن أي رئيس جديد يحكم هذه البلاد المضطربة. فأية حكومة وبأي اتجاه كانت ستكون كمن يمشي على الجمر، وتجذ في وجهها عقبات لا تنتهي فالصراع الدائر في الداخل وصل إلى ذروته، والمنافسون الدوليون لا يتركون مجالاً للولايات

وفي تصريحات له قال: إنه «لم يفكر بعد في خطاب الاعتراف بالهزيمة، أو خطاب القبول». كل هذا وغيره من التصريحات تؤكد طبيعة الأزمة القادمة التي لن تقتصر على التصريحات فقط، بل ستصل إلى درجات عالية ستؤثر بلا شك على الاقتصاد العالمي، ووحدة الولايات الأمريكية والشعب الأمريكي الذي سيجري تحميله لهذا العبء الكبير الجديد.

الشعار المستحيل ذاته!

نقاش نتائج الانتخابات والأزمة السياسية الأمريكية موضوع واسع جداً لا بتفاصيله فحسب، بل بنتائج أيضاً. ويرى البعض في نقاش شعارات الحملات الانتخابية باباً ضيقاً لنقاش التطورات السياسية في البلد المأزوم، إلا أن لهذه الشعارات دلالات سياسية لا يمكن إغفالها! فدونالد ترامب اختار في حملته الانتخابية في 2016 شعاراً ملفتاً، «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً». الملفت في هذا الشعار هو اعترافه بواقع تراجع الولايات المتحدة عن «عظمتها» لكن وضع استعادة هذه «العظمة» هدفاً كان شعاراً مستحيلاً، والمضحك أن يرى ترامب في عنوان حملته لعام 2020 «لنبقى أمريكا عظيمة» عنواناً جدياً كما لو أنه لم يسمع ما الذي جرى في بلاده في السنوات الأربع الماضية! ولا يختلف الأمر كثيراً عند النظر إلى سلوك جو بايدين فشعار هذا الأخير كان يحمل المضمون ذاته، «لنعيد البناء بشكل أفضل». ورأى بايدين فيما يفعله «معركة من أجل استعادة روح أمريكا»، و«فرصة لوضع الانقسام والفوضى وراء ظهرنا». فهل هذه الشعارات ممكنة حقاً؟! ترامب الذي يصّر على أنه وفي بالعهود

تزداد حدة الصراع الداخلي الأمريكي مع اقتراب الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات الرئاسية. فعلى الرغم من أن الفرز الأولي للأصوات حسم فوز بايدين بهذه الانتخابات، لا يعترف دونالد ترامب بهذه النتيجة، ويقدم الشكوى القانونية حول فرز الأصوات ونزاهة العملية، لكن وبعيداً عن عملية فرز وما سيرافقها من إجراءات قانونية لا بد لنا أن نقف قليلاً لنرى الإصرار القادم.

■ علاء ابوفراج

سنسمع في الولايات المتحدة الأمريكية في الأيام والأسابيع القادمة كثيراً من العبارات التي ألفناها في دول العالم التي تعيش اضطرابات سياسية، ففي الولايات المتحدة «رئيس منتخب» و«رئيس منتهى الصلاحية» سيخوضان الكثير من المعارك لا كأفراد، بل ككتيانات منقسمة ومختلفة تتوزع فيما بينها كتلتان كبيرتان من نخب السياسة الأمريكية. اعتبر وزير الدفاع الألماني أن الوضع في الولايات المتحدة قابل للانفجار، وأن ما يجري يمكن أن يؤدي إلى أزمة دستورية، أما رئيس البعثة الأوروبية التي أرسلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة انتخابات الرئاسة الأمريكية قال: «إن على مستشاري ترامب إبلاغه بأنه خسر عندما يحين وقت الرحيل». ومن جانبه قال المتحدث باسم حملة جو بايدين قال: إن «حكومة الولايات المتحدة قادرة تماماً على مرافقة من يتعدون على ممتلكات الغير إلى خارج البيت الأبيض»، وقال مسؤول آخر: إن أفراد الخدمة السرية سيرافقون ترامب إلى خارج البيت الأبيض «وسيعاملونه كأي رجل عجوز يتجول في الممتلكات». أما ترامب فيرى أنه لم يخسر الانتخابات



ترامب الذي يصّر على أنه وصى بالعهود الانتخابية التي قطعها ينسى أنه فشل في الوصول إلى هدفه الأساسي المعلن من حملته

السودان...

آثار التطبيع تفعل فعها!



■ يزن بوظو

أقدم النظام السوداني القائم، الممتد من سابقه، على خطوة «التطبيع» مع الكيان الصهيوني، ملتفاً بذلك على موقف الشعب السوداني وقوى الثورة والتغيير فيه، مدفوعاً بمصالحه الخاصة التي تتعارض كلياً مع مصالح البلاد، مما بدأ بصنع وتشكيل فرز واستقطاب سياسي أعلى وأعمق مما جرى خلال السنين الأخيرة.

لعل حيلة «المجلس العسكري» و«الحكومة الانتقالية» التي جرت صياغتها والعمل بها بعد تغيير بضعة وجوه، منها: الرئيس السابق عمر البشير، وما نتج عنهما حتى الآن من استمرار للمشاكل الاقتصادية داخل البلاد، والضغط المعيشية على السودانيين، والأزمة السياسية، وغياب الديمقراطية، وبالمختصر: إبقاء كل ما كان موجوداً قبل البشير، بل وازدياده سوءاً، تؤكد أن عملية «التغيير» الحقيقية المطلوبة، ليست للشعب السوداني وحده، وإنما لمختلف الشعوب المنتفضة منذ عقد على الأقل، لا تتم بـ«إسقاط رأس النظام» أو «تغيير بعض الأسماء»، ومن جهة ثانية لا تجري تحت عناوين «انتقالية» ما لم يصاحب هذه العملية نشاط ديمقراطي حقيقي وعال لا تشترك فيه القوى السياسية التقليدية والقديمة وحدها، وإنما الشعوب نفسها بقواها الجديدة والحية، لتفرض مطالبها ومصالحها دون فسح المجال لتلك القوى المضادة للتغيير بالتلاعب أو الالتفاف عليها.

نشاط سياسي جديد

إذا ما أردنا بشكل مكثف ومختصر، توصيف الظروف السوداني الحالي، ما بعد البشير، ضمن الخطوط الرئيسية الثلاثة لعملية التغيير التي ينشدها السودانيون من «اقتصادية- اجتماعية وديمقراطية ووطنية»، فإن محاولة واد الأخيرة عبر خطوة التطبيع بعد استمرار الانحدار في الأولى والثانية، لن تؤدي سوى إلى ردة فعل شعبية جديدة، وسياسية، بصرف النظر عن شكلها، نحو اقتلاع هذه المنظومة تماماً، وهو ما بدأت تظهر ملامحه اليوم. فقبيل الخطوة تلك، أقيمت دعوات لتظاهرات مليونية رداً على سوء الأوضاع المعيشية، وخفض منسوب الديمقراطية، أما بعد إعلان التطبيع، فقد تمعت المسألة الوطنية، بهويتها وتاريخها ومستقبلها، داخل الحركة الشعبية والسياسية أيضاً، لتكمل بذلك «أركان التغيير» المطلوبة في الوعي السياسي الشعبي، ولتبدأ الحملات الرافضة للتطبيع بالظهور، حيث أعلنت عدة أحزاب سياسية ومنظمات أهلية وشبابية، يوم السبت، عن تكوين ميثاق «القوى الشعبية السودانية لمقاومة التطبيع» على الرغم من احتوائها بعض التيارات الانتهازية «المطبوعة سراً» كـ«الإخوان المسلمين».

وبالتوازي مع ذلك، جرى الإعلان عن إطلاق ما سمي بـ«حركة قاوم» التي تهدف إلى جمع مليون توقيع أولياً، رفضاً للتطبيع بين السودان والكيان الصهيوني.

ضرورة الفرز

على الجانب الآخر، فقد أصدر «تجمع المهنيين السودانيين» بياناً في 29 تشرين الأول، حول قيام الحكومة الانتقالية بتلك الخطوة، منتقداً إياها ورافضاً لها، إلا أنه يتضمن لبساً في مقدمته لما تحتويه من صيغة أقرب للـ«التساؤل» حيث ذكر فيه: «لم تتقدم الحكومة الانتقالية حتى الآن، وقد مضت أيام منذ الإعلان عن اتفاق التطبيع بينها وبين دولة «إسرائيل» ببيان حول مضمون ذلك الاتفاق، وأسبابه وحيثيات إقدامها عليه»، فعلى الرغم من تتمة البيان التي تعري وتهجم دولة الاحتلال والولايات المتحدة بسياساتهم ومصالحهم المعادية للشعوب وللإسودانيين، بشكلها، إلا أن البعض رأى بالتساؤل ذلك نوعاً من التردد لا على «التطبيع» بعينه وإنما على «مضمونه».. أما في متن نص البيان فقد جاء تخوف من أثر الصفة بدفعها نحو «مزيد من الانقسام وسط» قوى الشعب الثورية، على الرغم من أن هذا الأمر تحديداً، وفقاً للظرف السوداني اليوم، يعتبره العديد أمراً لا بد منه لإتمام عملية الفرز والاصطفاف الحقيقي بين القوى السياسية، بغية

عام بعد تكوين هياكل السلطة الانتقالية ما زالت بلادنا تواجه ذات الأزمات وتعمل السلطة الانتقالية على تقليص مساحة الحريات، وتنتهك الحقوق في محاولة لوقف المد الثوري»، ومشيراً في النهاية إلى استمراره «العمل مع قوى الثورة والتغيير المرتبطة بقضايا الجماهير وأهداف وبرامج الثورة». ورأى العديد، أن البيان يحتوي عملياً، خطوة دافعة اتجاه عملية الفرز تلك، وبتخاذ الحزب اصطفاً واضحاً وجلياً بـ«الوقوف مع الجماهير وقضاياها» في مواجهة موجة التطبيع ومحاولات الالتفاف على مطالب السودانيين، بعيداً عن النزعات الانتهازية بركوب أية موجة، أو الحصول على مكاسب وحصى ما من النظام القائم، على غرار بعض القوى الموجودة- الآن وبشكل مؤقت- في صفوف الحركة الشعبية عموماً.

عن الغد

على الرغم من أن حملة «المليون توقيع» تلك- مثلاً- قد تبدو بلا جدوى فعلية بالنسبة للبعض، إلا أنها تعكس واقعاً ومزاجاً شعبياً عاماً لدى السودانيين من خطوة التطبيع، وهي وإن بدت ضئيلة الآن، فإنها وبكل تأكيد، بالتراكم مع عملية الفرز والاصطفاف الحقيقية، وبالوعي السياسي الشعبي الذي يجري اكتسابه وصقله من تجربة السودانيين المستمرة، ستتطور وتتمظهر بأشكال أكثر قوة وتنظيماً وتأثيراً خلال الفترات القادمة.

تمكن الشعب السوداني، بشكل حقيقي، على إيجاد أو إنتاج قوى سياسية تعبر عنه فعلاً وبالشكل الملموس المباشر، وليس «انقساماً» بهيئته السلبية، وهو الأمر الذي يعيدنا إلى وجود التيارات الانتهازية في صفوف القوى الشعبية التي تحاول امتطاء تحركه ومطالبه لمصالحها الخاصة، التي لا تختلف كثيراً في جوهرها عن مصالح المنظومة القائمة وطموحاتها، ليكون «الانقسام» ذاك، بشكل أكثر صواباً: فرزاً واستقطاباً لا بد من حصوله، ليس ذلك فقط، وإنما الدفع به عملياً عن سبق إصرار، نحو إظهار الاصطفافات الثنائية الحقيقية بالمواقف والنشاط العملي اتجاه الخطوط الرئيسية الثلاثة بشكل مترابط، ومن ثم تمتين القوى الشعبية والثورية الحقيقية منها في جبهة موحدة بوجه أعدائها.

موقف الشيوعي السوداني

أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بياناً يوم السبت، أعلنت فيه عن انسحابه من تحالف «قوى الحرية والتغيير» بسبب إصرار البعض «على المساومة بين قوى الحرية والتغيير واللجنة الأمنية» متابعاً: أن الحزب «يقدم اعتذاره للشعب السوداني وقواه الحية عن الاستمرار في عضوية التحالف بعد هذه المساومة التي استمرت لتلد الاتفاق السياسي المشوه والوثيقة الدستورية المعيبة» مؤكداً أن و«بعد أكثر من

الشيوعي
السوداني «يقدم
اعتذاره للشعب
السوداني
وقواه الحية
عن الاستمرار
في عضوية
التحالف بعد
هذه المساومة
التي استمرت
لتلد الاتفاق
السياسي
المشوه
والوثيقة
الدستورية
المعيبة»

الصورة عالمياً

الكيان الصهيوني «غريق يتمسك بقشة»



• انتهت الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الهند والصين بالتوصل إلى اتفاق حول التزام الطرفين بسياسة ضبط النفس على الحدود في منطقة لاداخ، ومواصلة الحوار حول القضايا الخلافية.



• قال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف: إن إفريقيا تعتبر إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية، ويجري العمل حالياً لإضفاء طابع متكامل ومنهجي على التعاون الروسي الإفريقي.



• أنهى الأسير الفلسطيني ماهر الأخرس إضرابه عن الطعام بغية إطلاق سراحه، وهو ما جرى فرضه على حكومة الاحتلال مؤخراً، بالتزامن مع سلسلة احتجاجات شعبية فلسطينية رافقت إضراب الأسير ودعمته، وصولاً إلى اتفاق يقضي بإطلاق سراحه في 26 من الشهر الجاري.



• أرسلت الصين، بنجاح، أول قمر صناعي تجريبي بتقنية الجيل السادس (6G) في العالم إلى مداره، وفق ما ذكرته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، اليوم السبت.



• أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أن التضامن الدولي في مواجهة «الإرهاب الاقتصادي الأمريكي»، شكل محور مباحثاته مع كبار المسؤولين الكوبيين.



• دعا الرئيس الأرجنتيني، البرتو فرنانديز، اليوم الثلاثاء، روسيا إلى مساعدة الأرجنتين في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتمويل والبناء، مشيراً إلى أنه ينبغي أن تكون هناك علاقات إستراتيجية بين البلدين.

ووزنه المتسارع بالانخفاض في مقابل صعود القوى الأخرى فلسطينياً وإقليمياً ودولياً.

بالخلاصة، فإن ترامب أو بايدن، أو أي رئيس أمريكي آخر، لن يتمكن من تغيير الاتجاه العام الموضوعي سواء بالنسبة للكيان، أو للولايات المتحدة نفسها.

الكيان الصهيوني لن يكون بعيداً عن أزمة الولايات المتحدة العاصفة، بل ربما سيكون أكبر وأسرع المتأثرين بهذه الأزمة، فمع تصاعد حالة الانقسام الحاصلة، تتصاعد معها حالة الانقسام داخل «إسرائيل»، فوكالات الأنباء نقلت أن نتنياهو تأخر عدة ساعات قبل أن يهنيء بايدين في تغريدة على تويتر، مما يدل على أن رئيس وزراء الكيان الغارق في أزماته وجد نفسه ضمن أحد الأطراف الأمريكية المنقسمة، وهذا ما حصل مع منافسه ووزير الدفاع الصهيوني بيني غانتس، الذي حسم أمره باتجاه الفريق الأمريكي الآخر، فسبق نتنياهو بتهنئة بايدين. لتكون المفارقة المضحكة بأن يصبح الانقسام السياسي الأمريكي المتصاعد والعنيف متداخلاً بشكل لا يمكن فصله مع الانقسام الصهيوني.

تحاول الدعاية الصهيونية الإيهاء بأن الأمور ماضية إلى الأفضل فتصريح وزير الخارجية «الإسرائيلي» عن أنه مقتنع بأن التحالف الإستراتيجي الحيوي بين الكيان والولايات المتحدة سيستمر بـ «الازدهار» في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة، ما هو إلا محاولة للتغطية على حقيقة مرة، وهي أن الكيان ماض نحو أيام سوداء لا بسبب رحيل ترامب كما روجت وسائل إعلامه وإنما بسبب التراجع الأمريكي الذي سيزداد مع ما يجري وسيجري في الأسابيع القادمة.

قدم كل ما أمكن له من دعم وخدمات للكيان، وجرى إبرازها على أنها خطوات كبرى تعزز وزن وقوة الكيان في المنطقة، وتخلصه من أزماته، وتضعف مناهضيه، من هذه الخدمات كانت، إن لم تكن كلها: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس - اعتراف ترامب بالجولان أراض «إسرائيلية» - صفقة القرن - عمليات التطبيع الأخيرة - العقوبات على إيران وانسحاب واشنطن من الملف النووي الإيراني.

وبالنتيجة، لكل واحدة من هذه الخدمات وبمجموعها، فإن جل ما أنتجته هو مواقف داعمة «أنيّة» و«لحظية»، ومسقوفة بفوائدها على الجانب الانتخابي وحملاته، سواء بالنسبة لنتنياهو أو ترامب، وحتى هذه الأخيرة، عملياً، قد أبرزت فشلها: فلا تيار نتنياهو، بالنتيجة، تمكن من تجاوز الأزمة السياسية والخلافات التي تدور حول الحكم، ولا ترامب حظي بالدعم الكافي الذي يوصله إلى ولاية ثانية خلف هذه الانتصارات الخلبية، وأما على الصعيد الإستراتيجي، فإنها لم تقدّم أو تؤخر بشيء بالنسبة للكيان ومستقبله.

يمكن القول: إن محاولات وحملات دعم ترامب من قبل الكيان الصهيوني، تعتبر الردّ بالمثل لما فعله الأخير اتجاهها في إطار تحالف نتنياهو - ترامب، إلا أن الكيان يدرك جيداً حجم ووزن تلك الخدمات الترامبية، ولعل من السخرية والمضحك، هو تمسكه بهذه الخدمات على اعتبارها «قشة غريق» تكون أفضل من عدم وجودها بالنسبة له، فبايدين الآن ربما لا يتابع مسيرة ترامب ذاتها اتجاه الكيان، تلك المسيرة التي لم تتجاوز «الزخم الإعلامي»، إلا أن هذا الزخم كان له دور بتغطية وإخفاء حجم أزمة الكيان،

كان قد جرى، ولا يزال يجري، تصدير جملة من الدعايات المناهضة لـ «جو بايدن» قبل وبعد فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، من قبل الكيان الصهيوني وحلفائه، لصالح دونالد ترامب، على اعتبار أن الأخير قد أنجز «خطوات كبيرة مهمة» لصالح الكيان، ووجود تخوفات من مستقبل الكيان مع رحيله ووصول بايدين.

■ هلاذ سعد

إن مصالح ومستقبل الكيان الصهيوني، بالمعنى الإستراتيجي، يمكن وضعها ضمن عدة عناوين عريضة: الأزمة الاقتصادية والسياسية الداخلية للكيان - تطور القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً - تطور القوى الإقليمية والدولية المعادية له - وجود الولايات المتحدة حليفاً وداعماً، واستمرار هذا الوجود.

نؤكد هنا، مرة أخرى، أن ترامب أو بايدين، بأشخاصهم أو إداراتهم، لا يغيرون أمراً اتجاه تطور ظروف الولايات المتحدة بأزماتها خارجياً أم داخلياً، وكل الفرق يكمن بشكل وتظهر المضي بهذا الاتجاه الموضوعي الوحيد لها، وبتباطئه أو تسارعه جزئياً ونسبياً، وبحدته أكان ناعماً أم خشناً ومباشراً، وبالمثل: فيما يتعلق بتحالفها ونشاطها مع الكيان الصهيوني، فلا يمكن رؤية الأحداث المتعلقة بهذا الشق بمعزل عن الجانب الإستراتيجي العام. فترامب، وخلال سنين إدارته الأربع، قد

الهند محور الإستراتيجية الأمريكية



للرخاء المشترك» الذي استخدمته اليابان للدلالة على البلدان التي احتلتها ما بين 1931 و1945.

إعاقة البضائع الصينية

تحت شعار «هند مكتفية ذاتياً»، تعمل الحكومة الهندية اليوم على فرض المزيد من العوائق التجارية على البضائع الأجنبية، مثل: طلب تراخيص أكثر، وفحص جودة أكثر صرامة على 100 من المنتجات، ورسومًا جمركية إضافية على حوالي 160 إلى 200 منتج جديد. ورغم أن هذه الإجراءات لا تستهدف اسمياً أية دولة، فقد اختارت الحكومة مجموعة من السلع تعد بمجموعها من الواردات من الصين. وهناك المزيد من الأمثلة عن قائمة السلع الاستهلاكية الهندية وغيرها من الصناعات منخفضة التكنولوجيا، التي لم تتمكن من مواجهة المنافسة مع الصين.

كانت هذه الصناعات الهندية كثيفة العمالة بحاجة للحماية من الواردات زهيدة الثمن، سواء الصينية أو غيرها، منذ زمن طويل. لقد اختفت بعض هذه الصناعات بشكل كلي تقريباً، وقد يتطلب الأمر أكثر من حماية جمركية لإعادة إحياؤها. إن القرارات الحكومية الأخيرة في هذا السياق ستحظى بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الهندية، التي كانت تتحمل وطأة هذه المنافسة، ولطالما كانت حكومة مودي على دراية بمثل هذه الحسابات السياسية.

لكن ومع ذلك، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند اليوم تواجه مستقبلاً مظلماً بسبب انهيار الطلب المحلي. في غياب خطة منهجية لتعزيز الصناعة والبنية التحتية المحلية في الهند، وبناء مجموعة من القدرات المحلية «معرفة مناسبة وعمالة ماهرة وشبكات تسويق وتطوير لاستخدام الموارد المحلية» مرتبطة بشكل حاسم بالزيادة المشتتة للطلب المحلي، فالتدابير الحماية الحالية لن تؤدي إلى تحسن عام في الوضع الفعلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

توفر الأراضي الرخيصة أو المجانية، والبنية التحتية الحديثة، والقوى العاملة الصحية والمتعلمة، وأشكال الإعانات الحكومية لرأس المال الخاص. لطالما تمتعوا بهذه الأمور في الصين. يمكن للحكومة الهندية تزويد المستثمرين بالأرض زهيدة الثمن أو المجانية «عبر سرققتها من أيدي الفلاحين». لكن بالنظر إلى الحال السيئة للبنية التحتية في الهند والوضع المادي والتعليمي المؤسف للقوى العاملة، فقد تبدو مساعي النخب الهندية الحاكمة الحديثة لتدقيق الاستثمار الأجنبي مجرد أضغاث أحلام. فعلى الرغم من دخول استثمارات أجنبية كبيرة إلى الهند في الأشهر الماضية القليلة، فقد كانت استثمارات «بنية brownfield» - أي تقوم بالاستيلاء على أصول موجودة دون أن تخلق أصولاً جديدة.

أعلن وزير الخارجية الأمريكي، بأن الإدارة الأمريكية «تحاول دمج سلاسل التوريد في كل من الهند والولايات المتحدة». ووفقاً لبيان رسمي عن وزارة الخارجية الأمريكية، فقد كانوا يعملون لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد المرتبطة بالصين على مدى الأعوام الماضية، لكنهم اليوم يدفعون بهذا الاتجاه بشكل أسرع. وفي تقرير رسمي أمريكي آخر: تدفع الولايات المتحدة نحو إنشاء تحالف «للشركاء الموثوقين» يمكن تسميته «شبكة الرخاء الاقتصادي»، حيث ستشمل الشركات ومجموعات المجتمع المدني العاملة ضمن إطار المعايير ذاتها المتعلقة بكل شيء، من الأعمال الرقمية والطاقة والبنية التحتية، وصولاً إلى الأبحاث والتجارة والتعليم والتبادل. وكما قال وزير الخارجية الأمريكي في 29 نيسان الماضي: الولايات المتحدة تعمل مع أستراليا والهند واليابان ونيوزلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام «لدفع الاقتصاد العالمي قدماً، ويشمل ذلك كيفية إعادة هيكلة سلاسل التوريد لمنع شيء كالذي يحصل اليوم من الحدوث مجدداً.

يجب أن يذكرنا مصطلح «شبكة الرخاء الاقتصادي» بمصطلح «مجال آسيا الكبرى

عمليات الاستحواذ
الانتهازية على
الشركات الهندية
من قبل دول
أخرى مثل الولايات
المتحدة أو اليابان
أو الاتحاد الأوروبي
تحظى بموافقة
الحكومة الهندية

للولايات المتحدة أسباب كثيرة تدعو نخبها السياسية للسعي إلى محاربة واحتواء وعرقلة الصين وتقدمها، وجميع هذه الأسباب تصب في محاولة الحفاظ على هيمنتها العالمية. ضمن هذا التصعيد العسكري والاقتصادي يحاول الأمريكيون حشد تحالف مع الدول المحيطة والقريبة من الصين، وقد تكون الحلقة الأكثر ترويحاً هي: أن الهند ستكون وجهة الغرب الجديدة كبديل عن الصين. ويبدو أن النخب الحاكمة في الهند قد تبنت هذه الخطة، وبدأت ترسم على شركات كبرى مع رأس المال الغربي.

■ وحدة أبحاث الاقتصاد السياسي تعريب: عروة درويش

جذب المستثمرين بعيداً عن الصين في الوقت الذي قامت فيه النخب الحاكمة الهندية بتصوير الاستثمار الصيني في الهند كشكل من أشكال «الاستيلاء الانتهازي»، ركزوا بشدة على جذب المستثمرين العالميين بعيداً عن الصين. في نيسان 2020 طلب رئيس الوزراء الهندي من الوزراء الرئيسيين أن يجهزوا ولاياتهم لهذه المهمة، وفي أيار عقد اجتماعاً مع الزملاء الوزاريين بهدف: «الاستيلاء على جزء من سلسلة التوريد المتوقع أن تخرج من الصين تبعاً لتطلع الشركات العالمية إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية في أعقاب كوفيد-19».

وفقاً لوزير النقل الهندي نيتين غادكارى، ضعف الموقع العالمي للصين هو «نعمة متخفية» بالنسبة للهند لتجذب المزيد من الاستثمارات. ذكر تقرير لشبكة بلومبيرغ، بأن الهند تجهز مجموعة من الأراضي تبلغ ضعف مساحة لوكسمبورغ لتقديمها للشركات الراغبة في نقل التصنيع خارج الصين، وقد تواصلت مع ألف شركة أمريكية متعددة الجنسيات. كما ذكر بحث أعد لصالح وزارة التجارة والصناعة: «يقدر أن هذا التنويع وابتعاد الشركات اليابانية عن الصين سيخلق فرصاً اقتصادية بقيمة 730 مليار دولار لتنمية بلدان، مثل دول آسيا والهند. أزمة كوفيد-19 الجارية تقدم فرصة ذهبية للهند واليابان لتعزيز علاقتهما الناجحة بالفعل. يأخذ المستثمرون الأجانب - الذين يخططون للاستثمار في الإنتاج الصناعي - بالاعتبار:

في نيسان 2020، أعلنت الهند بأن أي استثمار أجنبي مباشر من دولة لها حدود مع الهند تحتاج إلى موافقة حكومية. وبما أن نيبال وبنغلاديش وباكستان وبوتان وبورما لا تملك استثمارات في الهند، فالتشريع مخصص لاستهداف الصين. وضحت الحكومة بأن هذا التغيير يهدف إلى تطوير: «عمليات الاستحواذ الانتهازية على الشركات الهندية بسبب وباء كوفيد-19 الحالي». كتبت صحيفة «سوراجيا» الناطقة عموماً باسم «تفوق القومية الهندية» عن أسباب القرار: «نظراً للركود العالمي الذي دفع أسعار أسهم الشركات للانخفاض، تتطلع الصين للقيام بجولة تسويق في موسم البيع المصطنع... المصلحة الفضلى للهند أن تتعلم من نظرائها في أوروبا، الذين تأخروا في إدراك الحجم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاستثمارات الصينية في المنطقة».

ونظراً لأن هذا المنع ينطبق فقط على الصين، فمن الواضح أن عمليات الاستحواذ الانتهازية على الشركات الهندية من قبل دول أخرى، مثل: الولايات المتحدة أو اليابان أو الاتحاد الأوروبي، تحظى بموافقة الحكومة الهندية. في الواقع جرت وتجري عمليات استحواذ انتهازية على الشركات الهندية من قبل مستثمرين أجانب «غير صينيين» في أعقاب أزمة ديون الشركات في الهند.

ضد الصين. «1: الاستبدال»

صرح أمباني في اجتماع لحاملي الأسهم في تموز، بأن جيو تقوم بتثبيت شبكتها الخاصة للجيل الخامس بتكنولوجيا وحلول هندية 100%. شركة ريلينس بقيت بعيدة عن التطوير التكنولوجي، وشبكتها للجيل الرابع تم تثبيتها بالكامل من قبل سامسونغ. لا تملك شركة ريلينس أية براءة اختراع في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس، وهي مسألة كثيفة رأس المال، وطويلة الأمد، تهيمن عليها ثلاث شركات حول العالم، هي: نوكيا واريكسون وهواوي.

أحد الاحتمالات، هو أن الإعدادات مفتوحة المصدر، مفتوحة المصدر للبرمجيات والأجهزة، يمكنها منح أداء شبيه بشبكة الجيل الخامس ضمن أسواق محدودة. لكن هذا الأمر أبعد ما يكون عن قدرة الشركة على تطويره. لكن الولايات المتحدة ضمن سعيها لمقارعة الشركات الصينية تحركت بقوة لقيادة المجموعات التي تعزز وتروج لمثل هذه الهياكل مفتوحة المصدر.

إن شركة ريلينس، وشبكتها، تخفي وراء خطابها القومي هدفاً أكبر: سيطرة رأس المال الأجنبي على الشركات الهندية. إن هذه الشركات الأجنبية التي كانت تواجه في الماضي قيوداً تشريعية تعيق بعض أعمالها في الهند، بات بإمكانها اليوم السيطرة على الأسواق بغطاء شركات مرتبطة بالنخب الحاكمة. إن العبء القومي التي تحاول شركة ريلينس تلبيسها لعملياتها تبدو واضحة في تصريحات، مثل: البيانات الهندية هي النفط الجديد، ولهذا يجب على الشعب الهندي السيطرة عليها، وعدم السماح للشركات العالمية بذلك. وبالطبع تستثنى الشركات الغربية من هذه العملية وتخصص بها الشركات الصينية.

السخرية في الأمر، أن نموذج الأعمال الرئيس لشركات، مثل: غوغل وفيسبوك يعتمد بشكل محدد على تخزين بيانات المستخدمين. علاوة على أن شركات الإنترنت الأمريكية الكبرى، مثل: غوغل وفيسبوك ومايكروسوفت وياهو، تزود وكالات الحكومة الأمريكية بقدرة دخول مباشر إلى بيانات المستخدمين، لتشكل ما يسمى «مجمع رقابة الشركات- الحكومة». وموقع فيسبوك وغوغل في مجلس إدارة شركة ريلينس سيقوي هذا الاتجاه الذي يعد بدوره تعدياً على سيادة الهند.

في الحقيقة، لهذه الشركات الجديدة تأثيرات كبرى على قطاعات أخرى في الاقتصاد، مثل: تجارة التجزئة والتعليم عبر الشبكة والرعاية الصحية والمصارف، خاصة أن ريلينس حاضرة في بعض هذه الأنشطة بالفعل. علاوة على ذلك فإن التأثير السياسي كبير أيضاً. لغوغل وفيسبوك تاريخ طويل من التلاعب. تقوم فيسبوك بشكل نشط بتسويق خدماتها في الإقناع السياسي، وقد دخلت شراكة مع النخب الحاكمة في الهند في وقت الانتخابات. وغوغل بدورها تلاعبت مراراً بخوارزميات البحث، لوضع عدد من المواقع على القائمة السوداء بسبب آرائها السياسية.

ومن المهم التذكير، أن أمباني يملك «نتورك 18» المجمع الإعلامي الأكبر في الهند، والذي يقدم الأخبار والترفيه بأكثر من 50 لغة هندية. دخول فيسبوك وغوغل في المعادلة يمثل توطيداً إستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً لموقعهما في الهند، بل ويمثل تأثيراً ثقافياً لا متناهي التأثير.



قد يؤدي لمشاكل كبرى للمجموعة. مشاريع الاعتماد على الذات الهندية بمجملها، وهذا أبرز مثال عليها، أبعد ما تكون عن الاعتماد الهندي على الذات، وهي قد تشكل مدخلاً كبيراً للشركات الأجنبية غير الصينية لتحقيق أرباح كبرى. فكما أعلن رئيس المجموعة بشكل رسمي، المجموعة تشارك بنسبة 50% مع لاعبين دوليين، مثل: شركتي توتال وويلمر، وبأنه في خضم مناقشات لعقد شركات إستراتيجية مع آخرين.

الجيل الخامس

تعكس التطورات الأخيرة في قطاع الاتصالات في الهند، كيف أن السياسات الاقتصادية للنخب الحاكمة قد أصبحت أكثر تشابكاً مع مواقفهم الجيوسياسية. وهي تكشف أيضاً عن تشابك أعقد وأوثق بين مصالح الشركات الهندية الخاصة ورأس المال الأجنبي.

مجموعة ريلينس التي يرأسها أثرى رجل في آسيا موكيش أمباني، تمكنت خلال أربعة أعوام، مسلحة بالتشريعات المتساهلة والنقود الكثيرة، من جعل شركتها للاتصالات «جيو Jio» تهيمن على السوق الهندية مع 400 مليون عميل. عندما زار ترامب الهند في شباط 2020، أعلن أمباني على طاولة مستديرة بأن شبكة شركته للجيل الخامس لن تضم أي مكون صيني. وقد أثنى بومبيو لاحقاً على شركات الاتصالات «النظيفة» مثل: جيو التي رفضت العمل مع هواوي.

بين نيسان وتموز تلقت جيو موجة هائلة من الاستثمارات الأجنبية «جها من الولايات المتحدة» من عمالقة التكنولوجيا، مثل: فيسبوك وكواكوم وإنزل وغوغل، وكذلك ست شركات مالية أمريكية وثلاثة صناديق سيادية في الخليج العربي، استثمرت أكثر من 20 مليار دولار. ربح فيسبوك وغوغل مقاعد في مجلس الإدارة، وهناك تقارير تقول بأن مايكروسوفت ستنضم باستثمار مليار دولار. يبدو هذا تحالفاً غير مسبوق. لكن المراقبين العارفين كانوا حيارى عندما

**شركات الإنترنت
الأمريكية الكبرى
مثل غوغل
وفيسبوك
ومايكروسوفت
وياهو تزود وكالات
الحكومة الأمريكية
بقدرة دخول
مباشر إلى بيانات
المستخدمين**

المتحركة في الهند، عبر المزيد من الرسوم الجمركية على الخلايا والوحدات الشمسية، وتدفع مضمون للطاقة المدعومة، وإعانات مالية «مثل: الائتمان زهيد الثمن وتمويل فجوة الاستمرارية» وهو الاسم المبتكر للإعانات المقدمة من الحكومة للشركات. لكن خطة «صنع في الهند» قد تحصل على دعم أهم بسبب التحول الإستراتيجي في أولويات الشركات والدول التي أدت لتضاؤل معيار الثمن النسبي، بوصفه حجر الأساس في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوريد المعدات. لكن من المستبعد أن يؤدي هذا لتطوير الشركات الهندية لقدرتها التكنولوجية كأساس لخطة الاعتماد الهندي على الذات، بل سيعني دعوة الشركات الأجنبية غير الصينية إلى الاستثمار في الهند وحمايتها من الواردات الصينية وتزويدها بالدعم. يمكن أن تقود هذه الموضة - بشكل جزئي - الشركات المملوكة للحكومة مثل «Bharat Heavy Electricals» التي دعت اللاعبين الدوليين في شهر آب 2020 للاستفادة من قدراتها ومنشأتها - 16 موقع تصنيعي و34 ألف عامل - للتركز في الهند.

في حزيران 2020 منحت مؤسسة الطاقة الهندية لمجموعة أداني - شركة خاصة مقربة من النظام الهندي الحالي - أكبر مناقصة طاقة شمسية في العالم: بناء معمل طاقة كهروضوئية بسعة 8 غيغا- واط، جنباً إلى جنب مع وحدة تصنيع الألواح الشمسية المحلية باستثمار يبلغ 450 مليار روبية. تضاعف ثمن أسهم أداني منذ مطلع العام. مثل هذا المشروع مستحيل مالياً حتى بالنسبة لمجموعة ذات تفضيل حكومي. خاصة وأن المجموعة قد تم تصنيفها واحدة من أكبر المجموعات المثقلة بالدين منذ 2012 لتصل ديونها إلى 1.28 ترليون روبية في 2019. في العامين الماضيين فضلت الشركة الاستدانة من الخارج، ليصل مجموع ديونها الخارجية إلى 30% من مجمل دينها وسندات الدين بالعملة الأجنبية يشكل 25% من مجمل ديونها. أي: انخفاض في سعر صرف الروبية

مثل: هذه الحواجز التجارية، بدون خطة كاملة ستؤدي إلى تخفيض فعال في القدرة الشرائية للمستهلكين الهنود، من خلال جعل مجموعة من السلع الاستهلاكية المصنعة أكثر تكلفة.

وإذا أزعجنا هذا جانباً، فمعظم كتلة الواردات من الصين ليست بضائع استهلاكية منخفضة التقنية، بل بضائع متوسطة إلى عالية التقنية، لا تخطط الحكومة الهندية لمنع دخولها بشكل عاجل بسبب عدم توفر بديل عنها. مع ذلك، قد يؤدي موقف السياسة المناهضة للصين إلى فرص مربحة لمجموعة من الشركات الهندية والغربية متعددة الجنسيات. واجهت الشركات الغربية متعددة الجنسيات في الأعوام الأخيرة في الهند منافسة شديدة من الشركات الصينية، وخاصة في مجالات التقنية الفائقة، مثل: معدات الاتصالات ومعدات الطاقة والقطارات فائقة السرعة. إن أسعار الشركات الصينية أزهت بكثير، والجودة موازية بل وأعلى في حالات محددة، مثل: معدات شبكات الجيل الخامس.

اعتماد على الذات أم حصان طروادة؟

لنأخذ مثلاً قطاع التصنيع المتعلق بالطاقة الشمسية الذي تهيمن الصين فيه، حيث تنتج 80% من الخلايا الشمسية في جميع أنحاء العالم و72% من الوحدات. إنها تتمتع بوفورات ضخمة وأسعارها تنخفض بشكل كبير كل عام. فشل قطاع تصنيع الخلايا الكهروضوئية الهندي في منافسة الصين، ليس فقط من حيث الأسعار، بل وكذلك في مجال الجودة، وهو يعتمد بشكل كلي تقريباً على الصين في الخلايا الشمسية. لكن القطاع الهندي ليس وحيداً هنا، ففي الوقت الذي يُقال فيه بأن الأسعار المرتفعة في الولايات المتحدة يتم تعويضها بشكل جزئي بالجودة المرتفعة، فقد توقفت الشركة الألمانية الرائدة في هذه الصناعة عن الإنتاج في عام 2013 بسبب المنافسة.

تخطط الحكومة الهندية اليوم لحماية شركات الصناعات المرتبطة بالطاقة الشمسية

التوازن الجديد والأمن الغذائي العالمي



فإن أعلى نسبة هي لدى الصين (6,4 مليار طائر!) واندونيسيا (2,45 مليار) والولايات المتحدة (2,23 مليار) والبرازيل (1,5 مليار) وإيران (1,1 مليار)، وتأتي تاليا الهند (820 مليوناً) والمكسيك (580 مليوناً) وروسيا (541 مليوناً) وباكستان (527 مليوناً). أما في تربية الخنازير، فإن الصين مجدداً هي التي تملك أعلى نسبة، بحوالي نصف مليار رأس (447 مليوناً)، تليها الولايات المتحدة بـ 75 مليوناً، من ثم البرازيل بـ 42 مليوناً، فرنسا بـ 30 مليوناً، ألمانيا بـ 26 مليوناً، فيتنام بـ 28 مليوناً، وروسيا بـ 23 مليوناً. أما بما يخص مشتقات الحليب فإن الهند (188 مليون طن) والولايات المتحدة (99 مليون طن) وباكستان (46 مليون طن) والصين (35 مليون طن) والبرازيل (34 مليون طن) وألمانيا (33 مليوناً) وروسيا (31 مليون طن) هي بالترتيب الأعلى عالمياً. ولا يختلف هذا الترتيب العالمي كثيراً من حيث إنتاج البيض.

الكتلة الآمنة!

على الرغم من كثرة الأرقام المعروضة أعلاه، إلا أن تكثيفها سياسياً يسمح لنا بالقول: إن هناك كتلة سياسية صاعدة لديها ما يكفيها من الأمن الغذائي، الذي يدعم دورها العالمي الصاعد، وإذا ما جمعت إمكانياتها في مجال الإنتاج الغذائي فإنها ستتمثل صمام أمان غذائي لنفسها والعالم على المدى القريب، ألا وهي الصين وروسيا والهند والبرازيل بشكل أساس، أي: أغلب مكونات تجمع دول الـ «بريكس». وهذا ولا شك واضح مثلاً في الإمدادات الغذائية من قبل بعض هذه الدول للدول المتضررة والمهددة في أمنها الغذائي بسبب الأسباب المختلفة. ولكن منطق المعونات لا يكفي، بل إن دول العالم الباقية التي تعاني من تهديد غذائي عليها أن تتمكن من تحصيل أمنها الغذائي الوطني، إن كانت فيها أنظمة قادرة على تشكيل القاعدة المادية الاقتصادية والسياسية لهكذا مشروعات، تحتاج فقط لقرارات وإرادة وإجماع شعبي، والأهم: أن تعبر من حالة التوترات والاقتتال التي تضاعف قضية الجوع والعوز.

إلى مجاعات فعلية. هذه المجاعات التي حصدت حسب الأرقام حوالي 130 مليون إنسان في الـ 150 سنة الأخيرة. لذلك إذا ما أخذنا طبيعة القضية المشتركة للبشرية، فإن الإنتاج الغذائي المطلوب لرفع مستوى الأمن الغذائي العالمي يتوزع عالمياً حسب الخارطة السياسية وتناقضاتها.

ونعتذر بداية عن العرض التفصيلي للإحصاءات، ولكن حسب هذه الأرقام العالمية أنتجت الصين في العام 2018 أكثر من نصف مليار طن (540) من الحبوب، تتضمن الأرز والقمح والذرة والشعير وغيرها، وهي النسبة الأعلى عالمياً. تليها الولايات المتحدة بحوالي 465 مليون طن، ومن ثم الهند بحوالي 261 مليون طن، وروسيا بحوالي 110 مليون طن، فالبرازيل بحوالي 100 مليون طن، تليها أوكرانيا والأرجنتين بحوالي 70 مليون لكل منها، وفرنسا وكندا بحوالي 60 مليون لكل منهما. وعلى مستوى إنتاج اللحوم ومشتقات الحليب، فإن حصة آسيا من قطاع اللحوم «المقدر بحوالي 342 مليون طن عالمياً» قد ارتفعت من 12% في الستينات إلى حوالي 45% حالياً (143 مليون طن)، بينما انخفضت حصة أوروبا وأمريكا الشمالية من 45% و25% إلى 19% و64% مليون طن، و15% و52% مليون طن على التوالي. تليهما أمريكا الجنوبية بحوالي 46 مليون طن، وإفريقيا بحوالي 20 مليون طن.

وتتربع الصين هنا أيضاً في المرتبة الأولى عالمياً بإنتاج اللحوم بحصة تساوي 88 مليون طن، تليها الولايات المتحدة بنصف النسبة «حوالي 45 مليون طن»، والبرازيل بـ 30 مليون طن، وأوروبا الغربية بـ 20 مليون طن، ومن ثم روسيا بـ 10 ملايين طن، تليها الهند بحوالي 7,5 ملايين طن، أما المملكة المتحدة واليابان فحصة كل منهما حوالي 4 ملايين طن، وإيران بحوالي 3 ملايين طن. وعلى مستوى الثروة الحيوانية من الماشية في المزارع، فإن أعلى حصة هي للبرازيل (213 مليون رأس) والهند (184 مليوناً)، من ثم الولايات المتحدة (94 مليوناً)، والصين (63 مليوناً)، إثيوبيا (62 مليوناً)، والأرجنتين (53 مليوناً)، أما روسيا فتملك حوالي الـ 19 مليون رأس. وبما يخص الدواجن،

إن الإمبريالية فرضت تقسيماً عالمياً للعمل بين الدول، على مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي، يضع مصالح الاحتكارات التجارية والمالية الكبرى في الأولوية. وهذا يعني إسقاط قضية إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ومن ضمنها: الغذاء الكافي للاستمرار، والأهم من أجل النمو الصحي. فتم ضرب القطاعات المنتجة الحقيقية في أغلب دول العالم، إلا بعض الدول التي قاومت هذا الاتجاه لخصوصيات تاريخية سياسية بارزة. واليوم، في ظل الأزمة التي يعيشها النظام العالمي وعلاقاته غير المتكافئة، والأدوات الجديدة للتفكيك والإخضاع والحصار والتدمير الداخلي، وفي ظل أزمة انقطاع سلاسل التوزيع والنقل بسبب الوباء العالمي كورونا، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، تأتي قضية الأمن الغذائي كتهديد جدي للمجتمعات.

■ محمد المعوش

أرقام الجوع العالمي

حسب أرقام منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، فإن نسبة انعدام الأمن الغذائي الحاد ارتفعت في الأعوام الخمسة الماضية بشكل بارز، من 7,9% من إجمالي عدد السكان العالمي، في العام 2015، إلى 9,7% «حوالي 700 مليون إنسان» في العام 2019. بينما 11% «حوالي 820 مليون إنسان» من سكان العالم يعانون من سوء التغذية بشكل عام «كان هذا الرقم حوالي المليار و100 مليون إنسان في بداية التسعينات»، ويزدادون سنوياً منذ الـ 2012-2013 بشكل ثابت، فلقد ازداد الرقم حوالي الـ 40 مليوناً في السنوات الـ 5 الماضية فقط. وهناك شخص من بين أربعة أشخاص، أي: حوالي مليار إنسان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد.

وتتوزع نسبة الانعدام الحاد في الأمن الغذائي بشكل متفاوت، فهذه النسبة في الدول ذات الدخل المنخفض هي 25,3%، وفي الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى حوالي 12,5%، أما في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى فهي 8,6%. وطبعاً، في الدول ذات الدخل المرتفع لا تشكل هذه النسبة سوى 1,8%. وتأتي القارة الإفريقية بالمرتبة الأولى عالمياً من حيث منغمي الأمن الغذائي الحاد، بحوالي 21,5% «حوالي 277 مليون إنسان» مقارنة بباقي منطقتي العالم. أما وسط وجنوب آسيا فهي ثانياً بنسبة 14% «آسيا كلها تضم حوالي 353 مليون إنسان من منغمي الأمن

الغذائي الحاد»، و10% في أميركا الوسطى. ولا تتضمن أوروبا سوى 1%، وأمريكا الشمالية سوى 0,8%.

وحسب مؤشر الجوع العالمي الذي يتضمن حسابه: سوء التغذية، وهن وهزال الأطفال، ووفيات الأطفال، فإن إفريقيا الوسطى هي الأعلى بمستوى تحذيري مرتفع، تليها تشاد، زامبيا، اليمن، ومدغشقر، بمستوى تحذيري، وتأتي العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول جنوب وجنوب شرق آسيا بمستوى جدي «ومنها: الهند، وأفغانستان، وبنغلادش، وباكستان، واندونيسيا...»، وكذلك هناك العراق وغواتيمالا بمؤشر جدي. هناك إذاً أكثر من ملياري إنسان يعانون من معاناة وقلق لانحائية القدرة على تأمين الغذاء الكافي، أي: 25% من عدد سكان الكرة الأرضية. خصوصاً أن انتقادات تصاعدت تجاه القوانين التي فرضت من قبل منظمة التجارة العالمية، انتقادات حتى من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) تجاه القوانين التي تضعف قدرة الدول النامية على حماية أمنها الغذائي.

الإنتاج الغذائي العالمي وخارطته

إذا أضفنا عامل المناطق الساخنة في العالم والاقتتال العسكري والتدخلات، إلى جانب قضية ضرب الإنتاج الحقيقي لصالح رأس المال المالي، وقطاعات الربوع عالية الربحية، فإن القدرة على تأمين الأمن الغذائي عالمياً لا تملكها اليوم أغلبية دول العالم، لانحائية الزراعة والزراعة الحيوانية. وهي بحاجة إلى إعانات مباشرة من أجل منع الانزلاق

إصدارات



صدرت خمسة كتب جديدة في الولايات المتحدة تتناول وباء كوفيد 19 والرأسمالية وتاريخ التلوث الصناعي، وقراءة عن ماركس ورأس المال والانهيار الوشيك للزراعة الأمريكية.

■ قاسيون

علماء الوبائيات الميته

يتحدث روب والاس في كتابه «علماء الوبائيات الميته، حول أصول 19-Covid» كيف ناقش بعض العلماء بشكل مقتنع ومخيف الحقيقة المخيفة للعيان، وهي أن رأس المال العالمي هو الذي أدى إلى إزالة الغابات والتنمية التي عرّضتنا لمسببات الأمراض الجديدة. وفيه تشخيص مقتنع لجذور 19-COVID، وتكهّن صارخ بما سيحدث إذا لم يتم إجراء تغييرات كبيرة بسرعة.

تلوث الأرض

أما فرانسوا جريج وتوماس لو رو فيتحدث في كتابه «تلوث الأرض، تاريخ التلوث في العصر الصناعي، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» عن التاريخ الاجتماعي والسياسي للتلوث الصناعي، ورسم خرائط مساراته على مدى ثلاثة قرون،

من النفايات السامة للمدابع المبكرة إلى نظام طاقة الوقود الأحفوري في القرن العشرين.

ماركس، ميتاً وحيّاً

يخوض أندي ميريفيلد في كتابه «ماركس، ميتاً وحيّاً، قراءة رأس المال في الأوقات غير المستقرة» عن حالة مفعمة بالحيوية والأهمية الحديثة لواحد من أكثر الكتب تأثيراً على الإطلاق، يعزز ميريفيلد حجته بأمثلة رائعة من الأدب والتاريخ، من شكسبير وبيكيت، إلى حركة الفهود السود، ويوضح ميريفيلد كيف يمكن لماركس أن يكشف عن حياتنا الفردية ضمن منظور جماعي.

المكافأة الثمينة

أصدر توم فيلبوت مؤخراً كتابه «المكافأة الثمينة، الانهيار الوشيك للزراعة الأمريكية وكيف يمكننا منعها». ويتحدث كيف وضعت مصالح الشركات الزراعة الأمريكية في حالة «طوارئ هائلة»، وكيف أدت حالات الجفاف الخطيرة إلى خسارة التربة السطحية الكارثية. يكشف فيلبوت عن حفنة صغيرة من شركات البذور ومبيدات الآفات وصناديق الاستثمار وأقطاب المستفيدين من حالة الطوارئ، وكيف

يقاوم المزارعون النشطون هذه الإجراءات. المؤلف: هل يمكننا محاربة الفقر وعدم المساواة مع حماية البيئة؟ ويجادل بأن أهداف العدالة الاجتماعية وعالم أكثر اخضراراً يمكن أن تكون متوافقة، لكن هذا التقدم يتطلب تغييرات سياسية جوهرية.

يقاوم المزارعون النشطون هذه الإجراءات.

العدالة الاجتماعية والبيئة

صدر عن جامعة هارفارد مؤخراً في الولايات المتحدة كتاب لـ لوكاس شانس «عدم المساواة غير المستدام،

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



تظاهرات كبرى في حمص بذكري سلخ لواء اسكندرون ومأساة فلسطين. 140 قرية و2000 فلاح يشتركون بأعمال التحضير لتلاقي شببية الأرياف، 40 مندوباً يحضرون مؤتمر التلاقي المنطقي في القامشلي، مظاهرة الطلاب تأييداً لشعوب المغرب، احتفالات بذكري ثورة أكتوبر الاشتراكية. من عناوين جريدة الأخبار لتغطية بعض فعاليات ونشاطات شهر تشرين الثاني 1954 في سورية.



240 نجماً نابضاً

ذكر المرصد الوطني لعلم الفلك بالأكاديمية الصينية للعلوم، أن تلسكوب راديوي كروي صيني بفتحة عدسة قطرها 500 متر «فاست»، وهو أكبر تلسكوب راديوي أحادي الطبقة، حدد ما يقارب 240 نجماً نابضاً. ونشر العلماء ما يزيد على 40 بحثاً متميزاً، بناءً على بيانات جمعها التلسكوب. وأصبح فريق البحث الصيني قوة رئيسية في دراسة تدفقات راديوية سريعة، بمساعدة التلسكوب المتقدم. واستخدم باحثون من جامعة بكين للمعلمين والمرصد الوطني لعلم الفلك، التلسكوب «فاست» لتحديد تدفق راديوي للنجوم المغناطيسية في المجرة.

فيلم طلاب بودولسك

شهدت دار سينما «أكتوبر» في موسكو يوم 3 تشرين الثاني الحالي أول عرض لفيلم «طلاب بودولسك» من إخراج فالاديمير شميليوف. ويروي الفيلم قصة الطلاب الشباب في الكليات والمدارس العسكرية الذين سقطوا في ميدان المعركة دفاعاً عن مشارف موسكو في نوفمبر عام 1941 إبان الحرب الوطنية العظمى للشعب السوفييتي ضد ألمانيا النازية، الحرب التي استمرت بين عامي 1941-1945. وشارك في الفيلم نجوم السينما الروسية، سيرغي بيزروكوف، يفيغيني دياتوف، رومان ماديانوف، يكاترينا ريدينيكوفا وغيرهم.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/ 11 /08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

حكايات عن الشتاء والوحدة



في المقهى جلسنا متقابلين في أمسية خريفية، وكنت تحدثني عن هرمون الدوبامين، ذلك واحد من تلك الأحاديث العشوائية الذي يجد المرء نفسه في خضمها دون أن يعلم ما الذي أوصله إليها أو كيف. شرحت لي كيف تقوم الخلايا العصبية في الدماغ بإفراز الدوبامين بعد الاستماع إلى مقطوعة موسيقية محببة، أو القيام بنزهة تحت اشعة الشمس. كان وجهك يكتسي بتعبير طفولي، وأن تنخيله ينساب في الجسد بحيث تضيق عيونك، وينفجر فمك عن ابتسامة مسترخية، وأنت تلفظ المقطع «ميين» في الدوبامين. أليس ذلك مثيراً للضحك؟ أن يرتبط شخص حزين مثلك، حتى النخاع، في ذاكرتي إلى الأبد بهرمون السعادة؟

■ نور ابوصراح

مَسْقَطٌ علوي لغرفة جلوس

لنسترق النظر إلى صورة قديمة لغرفة معيشة في فصل الشتاء. هناك أرائكٌ وثيرة بالوان كامدة تتوزع عليها وسائد منتفخة وملونة، محشوة بالقليل من الخزامى المجففة. أما الأرضية فمكسوة بموكيت سميك يمتد على كامل البلاط، فرشت فوقه سجادة ملونة أو بساط محاك يدويًا. وبالطبع لا تكتمل صورة غرفة المعيشة الشتوية دون مدفئة تشتعل بنار حمراء متوهجة.

في الغرفة، يُسمع صوت إبريق ضخم يغلي برفق على المدفئة، وضعت فيه أعواد من القرفة وقطع من الزنجبيل والخولجان وبذور الينسون، أو إبريق من الشاي مع الهال. رائحة المشروب، أياً كان تنبعث في كامل أرجاء الغرفة. في الصورة، يقترب الأب من المدفئة، يضع إن كان البيع موسوراً في ذلك اليوم، يضع حبات من الكستناء أو البطاطا الحلوة، ربما يحمص رغيفاً من الخبز، أو يسخن شطيرة من الجبن. أما الطفل فينثر ألوانه في إحدى زوايا الغرفة، ويكمل رسم لوحة عن فصول السنة، بينما تعيد الأم للمرة المئة فرط وشاح صوفي وحياتكه من جديد. لنحاول الآن تثبيت تلك الصورة في الذاكرة، لأن تغيرات ما.. ستحصل. بالطبع ستستترعي نظرننا بداية التغيرات في محيط المدفئة، رغم أن بعضها لم يكن ملحوظاً بالعين

أعجوبة في كأس
وقعت في غرام السحلب قبل عدة شتاءات مضت، مذ اشتريت ذات مرة كأساً ساخناً منه في طريقي إلى المنزل، دهشت يومها لاكتشاف تلك الأعجوبة المعبئة في كأس من الكرتون المقوى، مرشوشة بالقرفة تارةً وبجوز الهند المطحون تارة أخرى، أو متروكة كما هي؛ سحلب من أجل السحلب، ساخنٌ كعناق. فكرت كيف يمكن للبشر اختراع مشروب بهذا الحنان، وكم نحن محظوظون حتى نجد هذا، في هذه البقعة النعسة من العالم، من يقدمه لنا على قارعة الطريق. لهذا تحديداً لم أفهم أبداً ذلك التعبير الذي ارتسم على وجه البائع، حين ذهبت إليه في يوم كنت فيه بردانةً جداً ووحيدةً جداً، وطلبت منه أن يملأ لي قربة الماء الساخن البلاستيكية، تلك التي أضفها عند النوم، بالسحلب حتى الامتلاء.

المستعملة، وربما تم إخفاؤها عن الأنظار كي لا تثير مزيداً من الغضب. والآن افتح عينك للمرة الأخيرة، ستجد غرفةً شبه فارغة، لا رائحة لها أو مظهر، ستلاحظ أيضاً، أن الناس اختفوا؛ الطفل الذي بات شاباً الآن، سافر ربما أو أنه يجوب الشوارع دون أدنى رغبة في العودة إلى البيت. الأب يحجر نفسه في غرفة النوم خوفاً من أن يكون قد التقط عدوى الوباء في دكانه الصغير. أما الأم التي نراها جالسة لوحدها، في زاوية الغرفة، بعد أن تضاعل حجمها بحيث باتت لا تُرى. نراها تجلس صامتة كتمثال، الأيدي فقط تتحرك بالكاد وتفرط خيوط صوف من وشاح قديم كي تعيد حياتكه من جديد، بينما تسأل نفسها: متى توقفت عن حب فصل الشتاء.

ينثر الطفل ألوانه في إحدى زوايا الغرفة ويكمل رسم لوحة عن فصول السنة بينما تعيد الأم للمرة المئة فرط وشاح صوفي وحياتكه من جديد

المجردة. نعم نقصت حبات الكستناء ثم اختفت، وبات الإبريق مليئاً بماء مغلي، والنار خفتت قليلاً بالطبع. أغمض عينك مجدداً وافتحهما على غرفة الجلوس ذاتها، ستلاحظ أن مدفئة المازوت استبدلت بمدفئة كهربائية صغيرة في الزاوية. لكنها الآن مطفأة لأن تيار الكهرباء منقطع، ستسمع صوت شجار بين الأب والابن، لحسن الحظ لن تراهم فالظلام دامس. في مشهد جديد من شتاء جديد قد تبدو الغرفة أكثر اكتظاظاً؛ فكل فرد في العائلة لف نفسه بطبانية سمكية. أما الأرائك فتتمت تغطيتها بشراشف ملونة قديمة لإخفاء القماش الممزق. افتح عينك مرة أخرى على شتاء جديد، ترى فيه أن مكان المدفئة الكهربائية فارغ، ربما بيعت في صفحة الأغراض

فعاليات في ذكرى ثورة أكتوبر

■ قاسيون

أصبحت ثورة أكتوبر مادة للإعلام حول العالم بتاريخ 7 تشرين الثاني 2020، وحيث نشرت مواد مختلفة، جرت فعاليات واحتفالات بالمناسبة.

كتبت جريدة فيتنام تايمز الصادرة عن الاتحاد الفيتنامي لمنظمات الصداقة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2020: قام وفد من جمعية الصداقة الفيتنامية الروسية، واتحاد منظمات الصداقة الفيتنامية، بوضع أكاليل الزهور على تمثال فلاديمير إيليتش لينين في منطقة بادينه في مدينة هانوي بمناسبة الذكرى 103 لثورة أكتوبر الاشتراكية «7 تشرين الثاني 1917-2020». كما تقام في هانوي ورشات عمل كل عام في ذكرى الثورة حول القيمة التاريخية لثورة أكتوبر العظمى ودورها في تطور الاشتراكية. وفي برلين/ ألمانيا، نظم عرض سيارات كبير بذكرى ثورة أكتوبر في الشوارع، متضمناً رايات الثورة ومجسم الطراد

أفرورا. لبس المشاركون ملابس الجنود والبحارة الحمر، وحملوا أسلحة الثورة من بنادق ومدافع، كما صنعوا مجسماً للدبابة T34 دبابة النصر في الحرب الوطنية العظمى، وعزفت الأناشيد بهذه المناسبة. وكتب البعض تعليقات حول الموضوع: هذه برلين وليست موسكو، هنا شبح أرنست تيلمان الابن البار للشعب. وشهدت بعض مناطق الولايات المتحدة احتفالات في ذكرى الثورة، وكتبت إحدى وسائل الإعلام الأمريكية «غراوندسويل نيوز»: الآن تختار الإمبراطورية الأمريكية قائدها الجديد، وتستمر دروس ثورة أكتوبر حتى أيامنا الحاضرة، حيث تتعمق الأزمة ويواجه ثوريو أمريكا والعالم مهمة عاجلة لبناء حركة من أجل الاشتراكية، ومواجهة الاحتكارات الرأسمالية.

